11

التحقيقات الاستخباراتية

التمهيد للتحقيقات

فـي الثاني والعشرين مـن شهر كانون الأول عام 1974، وبعد فشل «قانـون التجارة»، أدركت واشنطن حجـم الأزمات التي ستواجهها، وذلك حينما تصدرت العناوين التالية بقلم الصحفي سيمور .م. هيرش، صحيفـة نيوريورك تايمز: «سجلت عملية ضخمة في الولايات المتحدة ضد القوى المعادية للحرب، وجود منشقيـن عديدين فـي عهد نيكسون». لم يتم تحذير البيت الأبيض كمـا أهمل مدير الاستخبارات، ويليام كولبـي، تحذيرنـا أنا والرئيس، فلم يكن لدى البيت الأبيض أي علـم حول المقابلة الصحفية الطويلة التي تم إجراؤها مع هيرش قبل يومين. وبالرغم من أن عناوين المقالة قد دلت بطريقة معاكسة على فحواها، الذي كان في الواقع يتعلق بأحداث حصلت أيّام الحكومات السابقة؛ ابتداء من كشف التحقيقات التي أمر جونسون بإجرائها، والمتعلقة بالنفقات والاعتمادات المالية التي تلقاها المنشقون الأمريكيون الفيتناميون مـن الخـارج، إلاّ أن هذه المهمة الواسعة التي شملت جموع الاستخبارات المحلية، كانت قد منعت من قبل دستور الكونغرس الخاص بوكالة الاستخبارات المركزية.

كانت أول مرة يسمع فيها فورد عن الفضيحة الوشيكة، وفي اليوم نفسه الذي ظهرت فيه هذه المقالة، فقد أجرى كولبي اتصالاً معه إلى كولورادو، في المنتجع الذي كان الرئيس يمضي فيه عطلة عيد الميلاد، ولم يكن لدى فورد، أو لديّ في واشنطن، أي فكرة حول حقيقة التهمة بالضبط، قد وبدت حيرتنا واضحة من الحديث التالي مع رئيس الأركان دونالد رامسفيلد، والذي أيقظتُه صباح اليوم في «فيل» حيث كان مع الرئيس:

كيسينجـر: أريـد أن أكلمـك بشأن قضيـة هيلمز (وكانت مقالـة هيرش قد جعلت اللـوم على رئيس الاستخبـارات السابق ريتشارد هيلمز) فأنا لا أعـرف الحقائق عن بعد، وليس لدّي أية معرفة بصلـب الحقيقـة، إذ لو وجدت مثل هذه النشاطات، فهي حتماً لم تـرد إلى مكتب الـ (ن.اس. سـي).. وأنـا أعتقد أن الهجوم على موظف رسمي دون معارضـة من الحكومة بناءً على مقالة كهذه هو عمل على درجة من الخطورة، فليس هناك حقائق، بل مجرد ادعاءات، لذا علينا أولاً

أن نطلب من كولبي إعطاءنا تقريراً عن صلب الحقائق التي يشير إليها مهما كانت. فما الذي يمكن أن يرمي هيرش إليه؟ ومن أجل أي هدف قادوا هذه التحقيقات؟... هل تدرك ما أعنيه؟ سنعرف عندها على الأقل ما الذي نتكلم عنه، أما الآن فأنا لا أعرف.

رامسفيلد: لهذا السبب كنت أحاول الوصول إليك أو إلى برنت (سكوكروفت)، وأخيراً توصلت إلى كيندي (نائب فريق مجلس الأمن القومي).

كيسينجر: ليس لدي علم عن جهود المخابرات، فالتحريات مع العملاء الأجانب تمشي في إثر الأمريكيين، ولو تشكلت أية ملفات فستكون في هذا الاتجاه. ربما قاموا بالتحريات عن نيكسون، وأنا لا أعرف إلى من يقدمون هذه التقارير، ولكنهم بالتأكيد لن يقدموها لنا، ولكن، لو كانت قد قدّمت إلى هيلدمان وإيهرلشمان، فلماذا لم تظهر هذه التقارير بوقت مبكر؟

وبعد أخذ وردّ اقترحت ما يلي:

سوف أطلب من كولبي تقريراً خطياً من أجل الرئيس، ولا أعرف إلى أي حقائق يمكن أن يؤدي هذا، كما سنطلب من شليسنغر الطلب نفسه، ويستطيع نيسين (سكرتير التحرير) القول: إن الرئيس قد طلب تقريراً خطياً، وهو الذي سيقرر ما الذي يجب عمله بعد الاطلاع على التقرير، وبهذه الطريقة سنبدو منضبطين ومتعمقين، فمن الواضح أن المخابرات ستقوم بعملها ضمن القانون، ولا أعتقد أنه من الواجب علينا أن نقدم أي رأي بشأن التحريات عند هذه النقطة، وأنا أقول بأنه لو كان هناك في الولايات أي لجنة برلمانية تريد هيلمز، فإننا بالطبع سنعيده (عيّن ريتشارد هيلمز، بعد تركه للمخابرات، سفيراً في إيران منذ عام 1973).

وافق فورد على هذه الإجراءات، وعندما بدأت وفي 23 كانون الأول أستكشف الموضوع مع كولبي، أدركت بأننا كنا نعاني كابوساً، إذ إذ كان التسجيل الوحيد عبارة عن نسخة مفككة ومختلطة من المكالمات الهاتفية، والتي سوف ألخصها بكلماتي (مع النص الفعلي الذي تضمنته المفكرة)[1].

في أيار من عام 1973، وعندما كان جيمس شليسنغر يعمل ولفترة وجيزة مديراً للاستخبارات المركزية، وجد نفسه يسير في الاتجاه الخاطئ، وذلك بإعلانه أن وكالة الاستخبارات كانت قد قدّمت بعض المساعدة إلى هوارد هنت، الذي كان يتحرى عن تسرب أوراق البنتاغون إلى نيكسون. في التاسع من أيار، وقبل يوم واحد من تعيينه وزيراً للدفاع، طلب شليسنغر من وكالة الاستخبارات المركزية تقريراً مفصلاً عن نشاطاته، حتى المتعلقة منها ولو من بعيد بقضية «ووترغيت». وعندما خلف كولبي شليسنغر،

توسع بالطلب ليشمل أي نشاط من الممكن أن يفسر على أنه خارج نطاق حصانة وكالة الاستخبارات أو أن يكون موضع شك. وتحقيق كهذا، في أجواء أزمة ووترغيت، كان كفيلاً بأن يخرج عن نطاق السيطرة.

وحالما توالت الاتهامات، وبدأ الموظفون الخائفون بالتدافع محاولين حماية أنفسهم وذلك بتوجيه أصابع الاتهام بعضهم نحو بعض، أو نحو رؤسائهم فيما يتعلق ببعض القضايا التي بدت مثيرة للجدل والنزاع، تم تقديم مجموعة كبيرة من الأوراق بلغت 693 صفحة، تتحدث عن الانتهاكات المزعومة خلال ربع قرن، لمكتب كولبي. هناك حيث استخلصوا مذكرة تتألف من سبعين صفحة تقريباً تحت عنوان «مجوهرات العائلة» ـ وضعها على ما يبدو شخص يتمتع بحس الدعابة ـــ وكان معظم تلك المذكرة يشير إلى انتهاكات مزعومة حصلت قبل عهد حكومة نيكسون. ولم يكن فورد، بالطبع، في مكتبه عندما جمعت تلك القوائم، فوجود مثل تلك المجموعة كان بمثابة الديناميت. ولم يكن هناك أدنى احتمال بأنها لن تتسرب، وإنما كان السؤال المطروح هو: متى ستتسرب؟ وعندما ظهرت مذكرة «مجوهرات العائلة» للناس، بعد أكثر من خمسة عشر شهراً، بدا أن ذلك التأخير كان مثيراً للدهشة أكثر من المذكرة نفسها.

لم يقم كولبي بإعلام الرئيسين المسؤولين (نيكسون ومن ثم فورد) ولم يعلمني أنا، مستشار الأمن القومي، عن وجود مذكرة مثل «مجوهرات العائلة». وكان تكتم كولبي على رئيسه غريباً وغير مفهوم، ولاسيما أنه قام بإعلام رؤساء اللجان النيابية منذ عام مضى، فقام هؤلاء الرؤساء بالتكتم أيضاً تجاه زملائهم محافظين بذلك على سياسة سرّية المعلومات. وهكذا فإن تلك المعلومات لم تصل قط إلى البيت الأبيض ظناً منهم بأننا كنا على اطلاع كامل عليها. وفي مخابرة هاتفية، جرت في الثالث والعشرين من كانون الأول، وصف كولبي سلوكه غير العادي هذا، دون أن يفسر سببه، بقوله: «لقد قمت بجمعها وإيجازها إلى رؤسائي الاثنين، وتركتها بهدوء في الخزانة آملاً أنها ستبقى هناك».

استمعت إلى تقرير كولبي باستغراق، فحتى في الأوقات العادية، نرى أن مذكرة مثل «مجوهرات العائلة» كانت ستثير التساؤل وتقود إلى فتح تحقيق، ولكن كان هنالك احتمال للقيام بفتح تحقيق، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى حساسية الموضوع وإمكانية فصل موضوع الإساءة الحقيقة عن موضوع المعارضة السياسية المتخفية، على أساس تهمة القيام بأعمال محظورة. والآن، وفي الشهور الأولى من الفترة الرئاسية لفورد، فإن

الغطـاء القفقاسي قد سقط عـن واشنطن. فقد ضعفت مصداقية الحكومة وذلك بسبب أفعالهـا، فالتحقيقـات النيابية تخلت عـن كل القيود، ثم توزعت الاتهامـات وفق حقيقة ظاهريـة زائفة؛ وكان الإنكار يُفسر كتغطية، كما كان بعض المسؤولين في الحكومة، وهم يشهـدون تدمير الحياة المهنيـة لبعض الأشخاص بسبب تهم حقيقـة أو ملفقة، ينحنون إلى الخلف للتستر، في محاولة منهم لتجنب مصير مشابه، وذلك لأن تسريب المعلومات السريـة قد تحول إلى أسلوب لاستمالـة المحققين، فما إن تظهـر «الفضيحة» وتتداولها وسائل الإعلام حتى يبدأ سيل كشف الوثائق بالتدفق، وكان معظمها غير مألوف بالنسبة للبيـت الأبيض كما هـو بالنسبـة للناس، والتـي كان البيـت الأبيض مضطـراً لأن يقوم بتحقيقاته الخاصة قبل أن تصبح الفضائح مدويّة.

وسرعان ما أصبح واضحاً أن اتهام الاستخبارات ما هو إلا طلقة البداية، فقد تضمن ملف «مجوهرات العائلة» تفاصيل ملفقة عن مؤامرات اغتيال ضد القادة في الخارج، من خلال الفترة الرئاسية لكيندي وجونسون، كما وتطرق إلى كل مظهر من مظاهر النشاطات شبه العسكرية والسرية التي قامت بها الحكومة الأمريكية على مدى خمس وعشرين سنة. فقد كان صعبـاً على التحقيقات أن تعزل نشاطات المخابـرات السرية المنفذة لدعم سياسة البلاد الخارجية عن الانتهاكات التي تستوجب العقاب والمعالجة.

وبعـد أن اخترقـت التحقيقات أنحـاء الولايات المتحدة، امتدت على نطـاق واسع لتشمل نشاطـات المخابـرات كافة بحيث بـدا المشهد باعثـاً على الضيق في ظل هـذه الأجواء الرهيبـة. فـإن الكشف علانية عمـا يعتبر داخـل الحكومة، حتى فـي كل الديمقراطيات الموجودة، على أنه أسرار حساسة للدولة يعدُّ أمراً مضراً للغاية بموقف أمريكا في العالم ولا سيمـا بسبب الأخطاء التي يمكن أن تكشـف تفسر، من قبل الأصدقاء والخصوم على حد سواء، على أنها مثال آخر لتفكك الوحدة الوطنية لأميركا.

اكتسبنا بعض الخبرة بالمسار المحتمل للتحقيقات، فقد غطّت مقالة هيرش الهجوم على جماعـة الاستخبـارات المستمر منذ أشهر. وأدت أعمال وكالـة الاستخبارات السرية في تشيلي لفتح تحقيقات نيابية ترأسها السيناتور فرانك تشترش. كما أن الحكومات الثلاثة المتمثلـة بأحزاب كنيدي، وجونسون، ونيكسـون والمقتنعة بأن سلفادور أليندي غوسينز، حامل راية الاشتراكية والشيوعية معاً في انتخابات عامي 1964 و1970، سيرّسخ في حال انتخابـه المثال الكوبي للديكتاتورية الشيوعية، التـي قامت بدعم الأحزاب الديمقراطية التشيليـة بشـكل سري. وكان لفوز أليـنـدي أثره في البلاد المجـاورة، والتي كان كل منها

يواجـه أشكالاً مختلفة من الضغوط المتطرفة، وقد عُـدَّ هذا الانتصار بأنه معادٍ إلى حد كبير للمصالح القومية الأمريكية.

وصف السفير الأمريكي في تشيلي إدوارد كوري، وهو ديمقراطي قديم معيّن من قبل جونسون واحتفظ به نيكسون، فوز اليندي عام 1970 كمايلي:

«إنهـا حقيقـة محزنة أن تسلـك تشيلي طريق الشيوعيـة بموافقة نسبـة لا تزيد عن ثلث الشعـب (36%)، ولكـن هذا حقيقة ثابتـة. وسيكون لها أكبر الأثر فـي أمريكا اللاتينية وسواهـا؛ لقد عانينا هزيمـة نكراء، آثارها ستكـون محلية وعالمية، بـل وستظهر بشكل مباشر وسريع على بعض البلاد وفي وقت متأخر على بلدان أخرى».

وفـي ظل هذه الأجـواء الثقيلة في السبعينيـات والشبيهة بأجواء الحـرب الباردة 1960، فسـرت هذه الأعمال السرّيـة، التي وضعت لتمكيـن الأحزاب الديمقراطيـة والصحافة الحرة مـن الاستمرار، بأنها تدخل غير مشروع في شـؤون تشيلي الديمقراطية الوطنية. وفـي انتخابات 1970 التي جرت فـي أيلول، نال أليندي أغلبيـة الأصوات لأن المرشحين الاثنيـن الديمقراطييـن قد اقتسمـوا الأصوات التـي كانت ضد أليـنـدي، والتي بلغت في مجموعهـا 64%. وكانت الأعمال السرية هي محاولـة من وكالة الاستخبارات المركزية، المدفوعـة من قبل البيت الأبيض، لتشجيع البرلمان التشيلي (الملتزم بدستوره القاضي بانتخـاب الرئيـس في حال إحراز أحـد المرشحين الأغلبية) على ترتيـب المنافسة بين المرشحين[3]. إن فوز الأحزاب الديمقراطية كان محتملاً في حال انضمامهم إلى لائحة واحدة.

فشـل المجهـود الذي سمّـي بالعمليـة -1- وعيّـن أليندي رئيسـاً لتشيلـي بغالبية أصـوات البرلمان التشيلي.

أمر الرئيس نيكسون بالتركيز المكثف على نتائج الانتخابات التشيلية وسـميت هذه العملية بالمسـار -2- (في الحقيقة لم تستخدم أي خطة ضمن هذه العملية)، وكان منشؤها ناجماً عن رفض نيكسون لافتعال أي نـزاع مع البيروقراطية صعبـة المراس، التي تم وصفها في الفصـل -2-، وذلك في السباق المحموم للانتخابـات التشيليـة. وبدا واضحاً أن أوفـر المرشحين خطأ للتغلب على أليـنـدي كان جورج إليساندري مـن حزب المحافظين. أما المرشح الديمقراطي المسيحي، رادو ميرو توميك، فلم يحصل على أكثر من 20% مـن الأصوات، وكان نيكسون، الذي يعارض وبشدة قيام نظام مشابه لنظام كاسترو، يريد أن يدعم أليسـا ندري. كانت وكالـة الاستخبارات وإدارة الولاية، التي تعودت العمل مـع الديمقراطيين المسيحيين وتجنبـت مساعدة حزب المحافظين، تعارض مثل هذا الاندماج الصريـح، موضحة بأن أليساندري ليس

بحاجـة لدعـم خارجي حالياً. وبعد إلحاح من البيت الأبيض، وافقت وكالة الاستخبارات ووزارة الداخلية، ولكـن في وقت متأخر، على تقسيم المساعدة البالغة 2 مليون دولار بالتساوي بين الأحزاب الديمقراطية، ملغية بذلك نفسها.

وعندما فاز أليندي، بعكس توقعات الدولة ووكالة الاستخبارات، شعر نيكسون بأن تصرفاته قد وجدت مـا يبررها، وقـرر بأنه لن يقبل مرة أخـرى بمعارضته من قبل البيروقراطية، فدعـا هيلمز طالباً منه أن يجد طريقة لمنع تعاظم قوة أليندي ولمنع شعوره بأنه مقيد باعتبارات مادّية، إلا أنه لم يقدم خطّة معينة لكيفية إنجاز هذه المهمة.

وحالما تم هذا، قامت البيروقراطية التي تمّ تشذيبها، عبر الأقنية النظامية على مستوى لجنة الـ 40، بتنفيـذ فكرتها الخاصة في تهيئة سباق رئاسي بين اثنين مـن المرشحين كما ذكر سابقاً. وكانت العملية تـراك -2- ((Track-II قد تحولت فعليّاً إلى محاولة لتشجيع القوات التشيلية العسكرية كي تدعم سيناريو العمليـة 1- ((Track-II وفـي الخامـس عشـر من تشريـن الأول أمـرت بإيقاف العمليـة -2- قبل أن يتم تطبيقهـا. (وبعد أسبوع اختطف رئيس أركان تشيلي ثم قتل مـن قبل المتآمرين الذين تورطوا في العملية -2- والذين انفصلنا عنهم). وقد أعفت التحريّات الشاملة التي جرت من قبل لجنة مجلس الشيوخ إدارة نيكسون من تهمة تورطها بخطة الاغتيال.

وبالطبع انتهت العملية -1- بانتخاب أليندي من قبل مجلس النواب التشيلي.

وبذلـك تحققت مخاوفنـا لأن أليندي، فور استلامه للسلطة، حاول وبشـكل رسمي خنق الآراء الحرّة، فقـد قمع وسائل الإعلام وقيّد الاتحـادات العمالية الحرّة، وقام بتغييرات اجتماعيـة ودستورية بالجملة، وعنـد هذه النقطة انبعـث البرنامج السرّي من جديد من أجل دعم المؤسسـات الحرّة في محاولة لإبقاء المعارضة الديمقراطية على قيد الحياة[4].

وبالرغم من أن التهمة الحالية الموجهة لوكالة الاستخبارات الأمريكية هي إساءة التصرف واستعمال السلطـة، إلا أن الهـدف الحقيقي من الهجـوم كان جوهر السياسة الأمريكيـة الخارجية، فمهاجمة وكالة الاستخبـارات قـد تحولت إلـى محاولة لتقليـل دور البـلاد القومي. وقد وصـف النائب تشيرش العملية التشيليـة، الموضوعة للحفاظ علـى الديمقراطية في تشيلي، بأنها رمز لهـروب البيت الأبيض من تورطه في مجازفات خارجية غير ضرورية. وقد كان اتفاق الرؤساء الثلاثة ـ اثنان ديمقراطيان وواحد جمهوري، علـى أن فوز أليندي يهـدد المصالح الأمريكية الحيوية، وينظر إليه على أنـه دليل انحراف أكثر من كونه دليلاً على اتفاق الحزبين.

فـي الثامـن من أيلول 1974، وبعد أربعة أسابيع من أداء فورد للقسم، اتهمت مقالة صادرة في جريدة «نيويورك تايمز» حكومة نيكسون بالقيام بنشاطات سريّة تقوض بمو حكومة أليندي، وذلك بتضليل الرأي

العـام والمجلـس النيابي عمداً، وبأنها ضللـت بشكل متكرر ومتعمد الشعـب والكونغرس بشأن مدى تورط الولايـات المتحـدة في الشؤون الداخلية لتشيلي..[5]. كان ذلك غير صحيح، لأن أي عملية سرية لم تكشف للرأي العام، وكان الكونغرس على اطلاع دائم بالعمليات وفقاً للإجراءات التي كانت متبعة في ذلك الحين. وقـد النائب تشيرش توجيه تلـك التهمة، وقام فريقه في 16 أيلول 1974 بإجـراء تحقيقات مع عدة شهود مـن الإدارة بتهمة الحنـث باليمين وتقديم شهادات كاذبة، كان منهم مدير الاستخبارات السابق ريتشارد هيلمز، الذي مثل أمام اللجنة الفرعية عام 1973[6].

كان فـورد مـدركاً للإجـراءات السرّية التي تنقل مـن خلالها تقارير عمليات وكالـة الاستخبارات السريـة إلـى الكونغرس، كمـا كان الإشـراف مقتصراً على المعينيـن الاختصاصييـن ولجان القوات المسلحـة، اثنـان في كل مجلس. لـم تعط اللجان الأخرى أي معلومات، فـكان كل من يمثل أمامهم من رجـال الاستخبارات يتفادى الأسئلة المتعلقة بالعمليـات السرية، وهذا ما كان أصل تهمة شهادة الزور الموجهة ضد هيلمز.

عكـس هذا الأسلوب، في الواقع، إجماع مجالس الكونغرس التنفيذية طيلة فترة الحرب الباردة حتى حلهـا في نهاية فترة نيكسـون الرئاسية. هذا الأسلوب مكّن الفرع التنفيذي مـن التشاور مع مجموعة من أعضـاء مجلس الشيوخ وأعضاء الكونغرس بخصوص قضايا السياسة القومية الأكثر حساسية، ومن جس نبض الكونغرس في حال تخفيض مخاطر التسرب. وحين كان الفرع التنفيـذي يعرض، من حين لآخر، تزويـد تفاصيل أكثر، كانت تلك التفاصيل تجابـه بالرفض من قبل اللجان المشرفة التي كانت، في أجواء الحرب الباردة، على أتم الاستعداد لإعطاء وكالة الاستخبارات الحد الأعلى من المرونة.

كان هذا هو الإجماع الذي ناشده الرئيس فورد في المؤتمر الإخباري الذي جرى في السادس عشر من أيلـول، حيث دافع بشجاعة عن جماعة الاستخبارات، بطريقة لم يستطع أي رئيس بعده أن يفعلها، فللمرة الأولـى يؤكـد فورد على وجود لجنـة الـ (إن.اس.سي) والتـي عرفت لاحقاً بـ «لجنـة الأربعين» كانت طيلة عقديـن من الزمن تقوم بمراجعة البرامج السرية قبل إحالتها للرئيس من أجل الموافقة، كما كشف فورد أن اللجان النيابية المختصة كانت تعلم بكل البرامج السرية وفقاً لإجراءات وضعتها قيادات الكونغرس:

> تأسست «لجنة الأربعين» عام 1948 ، وقد وضعت في الخدمة الرئاسية منذ ذلك الوقت، وكانت تلك اللجنة تعيد النظر بكل عملية سرية تقوم الحكومة بتنفيذها، تنقل المعلومات إلـى اللجان النيابية المسؤولة حيث كان يعـاد النظر فيها من قبل البيت الأبيض ومجلس الشيوخ[7].

لقـد اعترف فـورد بأن الولايـات المتحـدة ساندت الأحـزاب والصحافـة الديمقراطية التشيلية:

ففـي فتـرة السنـوات الثـلاث أو الأربـع الماضيـة، بذلت جهـود معينة من قبـل حكومة الينـدي لتدمير الإعلام المعارض؛ المكتـوب والإلكتروني، ولتدميـر الأحزاب السياسية المعارضة.

وقـد بذلنا جهـداً في هـذه القضية وذلـك لمساعدة ودعـم استمرار الصحـف العادية والإلكترونية المعارضة كذلك والأحزاب السياسية المعارضة[8].

ولم تقر أي حكومة كبيرة بأنها قامت بعمليات سرية، أو أنها قدمت على الأقل شرحاً لطرق مراجعة تلك العمليات، ولكن بعيداً عن الوقوف في وجه التيار، فإن إقرار الرئيس للشعب بمعرفته بالعمليات السرّية، قدم نقطة تركيز جديدة للهجوم على أجهزة الاستخبارات.

إن جيـل النواب والشيوخ الذين انتخبوا في أعقـاب «ووترغيت» كانت لديه شكوك فطرية تجاه دوافع الفرع التنفيذي، وقد قنّعت عبارة «انتهاكات وكالة الاستخبارات» اعتراضاتهم علـى مفهوم العمل السـري وعلى وكالة الاستخبـارات بوصفها رمـزاً لدورها في الحرب الأمريكية الباردة، والتي كانوا مصممين على إنهائها.

وحتـى حذف هذه المرحلة المبكرة، كان سلوك مدير الاسخبارات غامضاً. فمن الواضح أن كولبي كان يصب الزيت على النار، وذلك بعدم قدرته، أو عدم رغبته على وقف تسرب المعلومات من وكالته، ولم تكن تلك التسريبات تشكل مشكلة رئيسية قبل أن يصبح كولبي مديراً، لكنها الآن أصبحت غزيرة، وأصبح يشار إليها بنداء من كولبي إلى البيت الأبيض حول بعض «التساؤلات» التي قال بأن وكالة الاستخبارات سبق أن ردّت عليها. وقد بدا، في الوقت نفسه، متردداً في تزويد المعلومات اللازمة لحماية البيت الأبيض.

مثال جيد على هذا مقالة ظهرت في «نيويورك تايمز» في العشرين من أيلول بقلم هيرش إذ اتهمتـني أنا والرئيس فورد بأننا قد كذبنـا بقولنا، وذلك في السادس عشر من أيلول، بـأن موارد وكالة الاستخبارات قد ذهبت للأحزاب السياسية فقط، وليس لدعم الأعمال السياسية مثل الإضرابات[9].

تعطـي المخابرة الهاتفية التالية التي جرت في اليـوم نفسه بيني وبين كولبي نكهة لذلك الجـو حيث كان مـن الصعب على البيت الأبيض اكتشاف ما يحـدث أو انتزاع المعلومات الموثوقة من مدير الاستخبارات:

كيسينجر: ما قصة هيرش اليوم؟ هل فعلنا هذا حقاً؟

كولبي: لقد هاتفني البارحة.

كيسنجر: أنا لا أسألك ماذا فعل هيرش، وإنما: هل قمنا بدعم إضراب عمال الشحن أم لا؟

كولبي: لا لم تفعل، إنه يشير إلى عام 1972 .

كيسنجر: لقد قال الرئيس على الملأ بأننا دعمنا الأحزاب السياسية فقط.

كولبي: هذه هي النقطة التي ركزت عليها في الـ (أ.ب.سي).

كيسنجر: لقد أصابني السأم من أساليب جماعة الاستخبارات، ولو استمرت الحال على هذا المنوال فسأضطر للتحدث مع الرئيس ليرى طريقة مناسبة لوضع الأمور تحت نطاق السيطرة، لقد قال الرئيس، وأنا أيضاً، بأننا دعمنا فقط الأحزاب السياسية، والآن أنت تروي قصة الـ (أ.ب.سي).

كولبي: لا، قلت بأننا أعطينا الدعم المادي للأحزاب السياسية لتزيد من قوتها، ولكنهم لم يضعوا تلك الأموال في المصرف، وأنا لا أعرف ما فعلوا بها.

كيسينجر: نحن لم نعطهم المال إذن؟

كولبي: لا ليس للمضربين.

كيسينجر: هل كنّا نعرف بأنها ستذهب للمضربين؟

كولبي: لا، أعرف عليَّ أن أتأكد.

كيسنجر: وهل لجنة الأربعين تعرف؟

كولبي: لا، لأن المال أعطي للأحزاب.

كيسنجر: إنه أمرٌ لا يصدق، إذ كيف تستطيع جماعة الاستخبارات الكلام بهذا القدر.

كولبي: لا أعرف من هو المصدر.

كيسنجر: إن لجنة 40 موجودة منذ سنين عدة.. والقادة في هذا البلد يعرفون أن هذه هي المسألة، وهم كلهم يتركوننا نعتقد أنها فضيحة.

كولبي: لقد أعطينا الدعم.. لقد أشرت بالأمس إلى أنني لم أستخدم كلمة «عدم الاستقرار» وهذا ليس بتمثيل عادل لسياستنا، وأنا مصر على هذا الأمر.

كيسنجر: إن وجهة نظري هي أنه لو كان الرئيس قد قال شيئاً ثم قلته أنا، فإن الأمر سيفهم حينئذ وكأنه محض كذبة.

كولبي: ليس الأمر كذلك، فقد أعطينا المال للأحزاب السياسية.

كيسنجر: ولم نعرف بهذا الأمر؟.

obeikandl.com

كولبـي: دعني أتحر. فأنا أعرف أننا لم نفعل هذا عـام 1973، وأن الأمر قد تم طرحه ولكنه رفض. يزعـم بأنـه في خريف 1972 تم دعم منظمي الإضراب مع ممن كنا نقوم بدعمهم، وأنا متأكد بأننا لم نعط..

كيسنجر: وهل عرض هذا على لجنة الأربعين؟.

كولبي: لا، لقد وافقت اللجنة على إعطاء الأموال للأحزاب السياسية.

كيسنجر: شكراً لك.

جـرت تلـك المكالمة في الساعة الثامنة وخمسـ دقائق صباحاً، عند الساعـة الرابعة وأربعين دقيقة تقريباً اتصل كولبي وقد اختلطت الأمور عليه وبدا مضطرباً:

كولبـي: أود إعلامك فحسـب أن هيرش قد تحدث إلى منسق الشؤون العامـة وقال إنه بصدد كتابة مقالة تتحدث فقط عن طلبك بتمويل الحملة الدعائية وليس عن الأشياء الأخرى التي نموّلها، ونحن لم نقل له شيئاً.

كيسينجر: ماذا تعني؟.

كولبـي: مـن الواضح أنه يحـاول أن رواية قصـة تُظهرك للناسـ وكأنك تقول لهـم نصف الحقيقة فقط.

كيسنجر: حول تشيلي؟.

كولبي: حول تشيلي وما دار في اجتماع الحكومة بخصوصها أو التعليمات التي أعطيت من القيادة.

كيسينجر: وماذا فعلت؟.

كولبي: لقد أرسلت إليك ملحوظة صغيرة أخبرك فيها كل القصة، أرسلتها فقط إليك.

كيسينجر: وماذا لديه أيضاً؟ فلابد وأنك تعرف طالما أنه اتصل بالوكالة.

كولبي: لديه..

كيسنجر: هنالك شيء مضحك جداً.

كولبـي: لديـه القصة التي رواها هـذا الصباح، وهي بـلا شك غير صحيحة، حـول دعمنا لمنفذي إضراب الشاحنات.

كيسينجر: إذن ما يقوله غير صحيح.

كولبي: نعم هذا صحيح.

كيسينجر: وهل هناك شيء آخر؟.

كولبي: لا، كل شيء موجود في الملحوظة التي أرسلتها إليك.

كيسنجر: حسناً، شكراً لك.

فورد يرسم خطة

كان لمقالة هيرش واكتشاف ملف «مجوهرات العائلة» كان لهما أثر يشبه إشعال عود ثقاب ففي خزّان وقـود. ففي أعقاب استقالة نيكسـون تردد القادة المدنيون والموظفون السابقـون والمدافعون التقليديون الذين كانوا يقفون عادة إلى جانب جماعة الاستخبارات في التقدم، وذلك كي لا يتفجر أي جديد يظهرهم وكأنهـم مشاركـون في التغطية على ما حدث. وقد زاد تورط بعض رجـال وكالة الاستخبارات المتقاعدين فـي عدد من نشاطات ووترغيت، مـن قلق وعدم ارتياح المدافعين التقليديين من معسكر المحافظين عن ضرورة وجود سياسة خارجية وجهاز استخبارات قويين.

توقفـت التحريات والمراقبـة الاعتيادية التي تركـز بهجومها على المؤسسات الأمنيـة. ففي الأحوال العاديـة، كان مديـر الاستخبـارات المركزيـة سيطلـق إنـذاراً ضد كشف المزيـد من الأسـرار المعادية للأمـن القومـي. وقد حـاول الرئيس، بالتشاور مـع مدير السي أي إيـه ووزيري الدولة والدفـاع، أن يطورّ بعضـ المعايير التي تحدد الانتهاكات وتحصر التحريات ضمـن تلك الموضوعات. واستطاع أن يستنبط، بالتشاور والتعاون مع زعماء الكونغرس، بعض الإجراءات التي تمنع أي انتهاكات أو إساءات مستقبلية، مع المحافظة في الوقت نفسه على النشاطات الاستخباراتية الأساسية.

ولكـن لـم تكن تلك بالأوقـات العادية، فكشـف ملف «مجوهرات العائلـة» قد أطلق الشـرارة، وفشلت الإجـراءات التقليدية باختبارها الأول، والذي كان سيطور الموقف العـام المتعلق بصلب القضية المتوقع إخفـاؤه بالتحقيقات. قبـل فورد بتوصيتي وذلك وهي أن يعد كولبي مذكرة بشأن الأسس التي على الرئيس أن يتخذ قرارات أخرى بشأنها.

ومنـذ اللحظـة التي نقلت فيها مطلب فـورد، أوضح كولبي بـأن لديه وجهة نظر مختلفـة تماماً بشأن الطريقـة التـي سيتقدم بها. بدا أن اهتمامه بتدبير تحقيق حكيم هو أقل من اهتمامه بترك كل المعلومات حـول الأخطـاء الملحوظة لوكالة الاستخبـارات دون تحقيق. وفي الثالث والعشرين مـن شهر كانون الأول طلبت من كولبي، بالنيابة عن الرئيس، تقريراً وافياً بالمواضوعات التي غطتها مقالة هيرش، وجرت بيننا المحادثة التالية:

كولبـي: سيكـون لديك النص كاملاً، المشكلة هي أنه وخـلال عشرين عاماً من تاريخ هذه الوكالة لا يـزال هناك بعض الأشياء التي ينبغي عدم القيام بها، ومع ذلك فنحن نقوم بها أي لا تستطيع أن تتكر بشكل تام أنه لم يتم القيام بأي شيء خاطئ.

كيسنجر: هل ترسل تقارير بكل شيء إلى الرئيس؟.

كولبـي: نعـم، وسوف تعرف بالضبـط كل شيء عن تلك الأعمـال، فأنا أقوم بهـذا على نحوٍ غير سري.

كيسينجـر: مـن المهـم جداً أن يعـرف الرئيـس كل الحقائق بدقـة، والآن دعنا لا نقلـق بشأن عدم السرية.

كولبي: كلا الأمرين صحيح و..

كيسنجر: يجب أن يكون التقرير شاملاً لكل ما يتوجب عليه عليه معرفته.

كولبي: نعم، وسوف أكون قادراً على تغطية التفاصيل الدقيقة لاحقاً.

كيسينجر: لو قدمته بشكل غير سري فإنه سيتسرب.

رفض فـورد توصيـة كولبي بتقديـم تقرير المدير فـي الحال، لأنه قـال أنه يريد أن يقـود التحريات بطريقتـه. وقـد قادتـه فطرته إلى إيجـاد هيئة كونغرسـ تنفيذية مدعومة مـن الحزبيـن، مشابهة لتلك المسمـاة بلجنـة وارن، التي كانت قد أجرت تحريات بشأن اغتيال كنيـدي، والتي كان فورد قد عمل فيها، إلا أن قـادة الكونغرسـ أصيبوا بالإحباط لمشاورة الكونغرس، لذا أعلن فـورد في الرابع من كانون الثاني 1975 عن تأسيس لجنة من الحزبين، يترأسها نائب الرئيس نيلسون روكفلر تتألف من سبعة أفراد بارزين اختيـروا مـن الحياة الخاصة[10]. كان على هذه اللجنة أن تقـدم تقريرها خلال ثلاثة أشهر (امتدت فيما بعـد إلى شهرين آخرين) وسيكـون لديها المسؤوليات التالية: تفحص ملـف «مجوهرات العائلة»؛ وتقرير حجم الانتهاكات إن وجدت؛ واقتراح حلول؛ وغربلة الانتهاكات والإساءات الفعلية وتفريقها عن التهم التي تعكس الاعتراضات الرئيسية على السياسة.

راوغ كولبـي في شهادته أمام لجنة مجلس الشيوخ الفرعية، قسـم الملائمة، في الجلسة المغلقة التي انعقـدت في الخامس عشر من كانون الثاني 1975، بشـأن أوامر الرئيس بتقديم التقرير له بشكل منظم، وبتقديم بيان مفتوح مماثل للمذكرة التي كان قد قدمها لفورد دون أن يكون متطابقاً معها. وافق كولبي على إمكانيـة نشـر بيانه من قبل اللجنة ـ وكل هذا دون استشـارة البيت الأبيض ـ أو على الأقل إعلامه بالأمر. وهذا ما قاله كولبي:

«ذاك المسـاء وأنا في طريقي للنزول من التل، أدركـت بأنني لم أعلم البيت الأبيض بما سيصدر في صحف اليوم التالي، لهذا توقفت هناك لأعطي برنت سكوكروفت، نسخة من البيـان الذي كانت اللجنة قـد أصدرته؛ كان مضمونه معروفاً تمامـاً بالنسبة لهم، ولكن حقيقة نشره العلني كانت بمثابة انفجار قنبلة» [11].

كان هـذا تحريضـ على الشغب، يحـد بشكل كبير من أي قيود قـد تقدمها لجنة روكلفر. وفي 27 كانون الثاني 1974 ، صوّت مجلس الشيوخ بنسبة أصوات بلغت 82 إلى 84 لصالح تشكيـل لجنـة منتخبة تتألف من سـت ديمقراطيين وخمس جمهورييـن للقيام بالتحقيق ولدارسـة نشاطات جهـاز المخابـرات الأمريكي. ترأس هـذه اللجنـة السيناتور فرانك تشيرش، وكان مـن المقرر أن يتـم تشكيلها في الأول من أيلول 1975 ثـم تأجلت إلى 30 نيسان 1976 .

وكـي لا يسمـح لغيـره بالتفوق عليـه، أصدر مجلس النـواب في 19 شبـاط 1975، القرار 38، القاضـي بتشكيـل لجنة مختارة خاصة بالاستخبارات، حيـث سيقوم رئيس المجلس بتعييـن عشـرة أشخاص ليقودوا عمليات التحقيق حول تنظيـم وعمليات وأخطاء جماعة استخبـارات حكومة الولايات المتحـدة. وبعد عدة نزاعات داخلية، تقـرر أن يرأس هذه اللجنة النائب الديمقراطي أوتيس.ج. بايك ممثل نيويورك.

أصبـح هنـاك الآن ثلاثة تحقيقـات استخباراتية تجري في آن واحـد: لجنة روكفلر التي أقرهـا الرئيس فورد، ولجنة تشيرش من مجلس الشيـوخ، ولجنة بايك من قبل المجلس. وفضـلاً عن ذلك، مسحت بيانات اللجنتين البرلمانيتيـن كل الجوانب لدرجة أنها غطت كل أعمال المخابرات الأمريكية. ولم يكن هناك مقياس للتمييز بين الانتهاكات والأعمال العاديـة، أو حتـى لتعريف ما الـذي يمكن أن يشكل هذه الانتهـاكات. وأصبح الكشف عن المصادر والطرق والإجراءات ـ الذي كان يعتبر سابقاً من أكثر الأمور التي يجب الحفاظ على سريتها ـ أصبح أمراً حتمياً لابد منه ولاسيما من قبل لجنة بايك المتهورة.

فـي الظـروف العادية يتوقع من مدير الاستخبـارات المركزية أن يحتفظ بسريـة مصادره وأساليبه، حتى لو اضطر إلى توسيط البيت الأبيض لدى اللجنة، ولكن كولبي لم يرفض أن يقوم بذلك وحسب، بل إنه أعفى مرؤوسيه من العهد الذي كانوا قد أقسموه لدى التحاقهم بالخدمة والقاضي بالحفاظ على السرية، مما جعل كشف الأسرار القومية يعتمد بشكل كلي تقريباً على ما يحكم به موظفو الاستخبارات.

عيّـن كولبي محامياً، من خارج الوسط، ليمده بالمشورة بشـأن التحقيقات المختلفة، كان قد احتفظ بالمشـورة دون الإشارة إلى البيـت الأبيض الذي كان ينقل إليه المعلومات غالباً بعد الحدث، ولقد تجاوب بشـكل إيجابـي مع ما يطلبه المجلس من وثائق، إذا كانت تتعلق ببعض مغامرات الصيد أو للردّ على بعض الاستفسارات حول الأعمال المثيرة للتساؤل والتي قامت بها وكالة الاستخبارات، ونتيجة لذلك أصبح سيل مـن الملفات والوثائق المتعلقة حتى بنشاطات وكالـة الاستخبارات التي لم يثار أي تساؤل حولها من قبل، مكشوفاً ومتداولاً بين الجميع.

أحسّ كولبي بأن له مطلق الحرّية ليزوّد الكونغرس بجميع الملفات، حتى التي لم تطلب منه، وهذا حسب قوله: «أجد من المناسب أن أقول: بأن الملفات التي اختيرت من قبل المحققين، تحمل مدلولاً وقيمةً أكبر من مجرد الإدانة». وفي أيلول عام 1975، وبعد تسرب كثير من المعلومات عن طريق لجنة بايك، التي أصرّت على أحقيتها بتصنيف الملفات، حظر فورد أخيراً كشف أي ملف سري إضافي للجنة ما لم توافق اللجنة على احترام سرية المعلومات. لكن كولبي استطاع أن يلتف حول هذا الأمر، وذلك بإعارة الملف المتنازع عليه إلى اللجنة. لم يستطع البيت الأبيض أن يفعل شيئاً سوى تسجيل شعوره العقيم بالخيبة، وذلك عندما أعلن مدير فريق لجنة بايك أ.سيرل فيلد، في الجلسة المفتوحة، أن لدى فريقه قائمة بأسماء وخلفيات العملاء السريين ـ وهذا قرار لا يخدم أي أهداف يمكن تصورها ولا سيما بالتحقيقات، ولم يؤخذ رأي فورد أو مستشار الأمن القومي فيه، وقد وضع الحياة الحقيقية للناس في الخطر.

وقد برر كولبي سلوكه هذا في مذكراته بأنه واجب دستوري:

«كانت سياستي بمنتهى البساطة وفق الدستور وتطبق مبادئه، مما يعني أنه كان عليّ التعاون مع التحقيقات وإعلام الكونغرس والصحافة والشعب على حد سواء قدر الإمكان..».

وحتى عهد كولبي، لم يتقدم أي من مديري وكالة الاستخبارات بعرض يكون له فيه كل الحق بتقرير أي معلومات استخباراتية يمكنه نشرها على الملأ، أو على الأقل أن يكون لديه الحق بتفسير المبادئ الدستورية بطريقته الخاصة، ولا حتى القسم المستقل الذي أقامته وكالة الاستخبارات وفق قانون الأمن القومي الصادر عام 1947 ليكون بمثابة جهاز استشاري لمجلس الأمن القومي والذي كان يترأسه الرئيس بنفسه. فقد كان المسار التقليدي بالنسبة لكوكبي أن يترك الأمور الدستورية للرئيس، وأن يحاول، في حال نشوب نزاع بينه وبين الكونغرس، التوصل إلى قرار لفصل ذلك داخل المحاكم.

كان فورد رئيساً جديداً، لم يمض على توليه الرئاسة سوى خمسة أشهر، ونظراً لتصميمه على أن يتغلب على الغضب والمرارة اللذين خلفتهما فضيحة ووترغيت، فقد قطع أشواطاً متجنباً إعطاء انطباع عنه بأنه يقيم سوراً حجرياً يعيق تحقيقات الكونغرس. كان مستشار فورد الرئيسي في هذا الخصوص هو فيل بوتشن الذي لم يكن مرتاحاً للمواجهة القائمة، وكان ما يزال تحت تأثير الصدمة من العفو الذي صدر بحق نيكسون.

إن أساليب الـ ن.اس.سي NSC المتباهية، قد أثبتت عجزها في التعامل مع كل من الكونغرس ومدير وكالة الاستخبارات المتقلبين، وبالرغم من أنني كنت ما أزال مساعداً لشؤون الأمن القومي في القسم الأكبر من التحقيقات، فقد صرفت معظم طاقتي في الجولات المكوكية الثلاثة التي قمت بها إلى الشرق

الأوسط وفي التعامل مع مشكلة سقوط الهند الصينية، لذا كان برنت سكوكروفت يرعى التحقيقات الاستخباراتية، وظل بمنتهى الحرص يطلعني على آخر المعلومات ويتعامل بمهارة وفطنة مع المصادر. كانت مشكلته تكمن، تماماً كما هي الحال مع البيت الأبيض، في أنه بالوقت الذي كانت المصادر تصل إليه، كان كولبي يتصرف على هواه. ولم يكن لدى سكوكروفت الوقت أو الفريق ليقدر حجم ما كان كولبي يصرّح به، كما لم يتم إعلامه إلا بعد التنقيب في المساعدات المقدمة من الكونغرس من خلال الملفات الموجودة في المقر الرئيسي للمخابرات المركزية CIA، والتي لم تكن قد سلّمت بعد. استطاع دون رامسفيلد أن يمنع وكالة الاستخبارات من كشف أزمة الغواصة السوفيتية التي غرقت عميقاً في مياه الباسفيك (انظر الفصل الأول) ومع ذلك فإن قصة «غلومر إكسبلورر Glomar Explorer» قد تسربت. فقد أظهرنا، أنا وشليسنغر، على غير العادة، انسجاماً خلال لقائنا مع كولبي في التعبير عن اهتمامنا وقلقنا الشديدين من تدمير نظامنا الاستخباراتي. ووفقاً لما صرحه كولبي في مذاكراته، فقد عبرت عن قلقي المتزايد من خلال ملاحظات مقتضبة، وكان كولبي فخوراً بعدم السماح لنفسه بأن ينحرف.

كان مأزقاً جديراً بأن يدرّس في الحلقات الدراسية للعلوم السياسية. فقد كان مدير وكالة الاستخبارات تابعاً للرئيس بشكل واضح ومباشر بخصوص الخطط التنظيمية، ولكن في حال رأى الرئيس أنه غير قادر على طرد المدير، تصبح خطط المنظمة مجرد خطط أكاديمية. نظرياً، كان فورد يستطيع إصدار أمره؛ وهو بأنه يجب على البيت الأبيض الموافقة على كل الوثائق المصرّح بها، ولكن، بعيداً عن الحقيقة التي من الممكن أن تضع البيت الأبيض بمواجهة خط النار، كيف يمكن للرئيس أن يجعل هذا الأمر ثابتاً؟! ففريق البيت الأبيض لم يكن في موقع يمكنه من أن يعيد النظر بآلاف الوثائق بشكل حرفي، ولم يكن أعضاء الكونغرس، ولاسيما لجنة بايك، مستعدين لإبداء تحفظهم سواء في مطالبتهم بالوثائق، أم فيما يتعلق بعزمهم على نشر تلك الوثائق علناً. وللسخرية، فإن التحريات قد تعهدت بشكل واضح بأنها ستفرض مراقبة أكثر فعالية على وكالات الاستخبارات ـ على الأقل طوال فترة استمرارها ـ مما قاد إلى ضياع حقيقي للسيطرة الرئاسية على أعمال الاستخبارات.

وأخيراً بعد أن اقتنع فورد، إثر إصدار لجنة بايك أمر الاستدعاء، بأن الأمور قد خرجت من يده، قام بوضع الحق التنفيذي موضع التنفيذ، ولم يحاول قط أن ينكر ضرورة تسليم أي مستند أو أي معلومات لها صلة بالانتهاكات والإساءات الفعلية. كان فورد مصمماً على نحو حاسم أن ينهي أي انتهاكات من الممكن أن توجد. وما كان يبحث عنه ليمنعه هو رحلات التصيد التي كانت تفرز أكواماً من الوثائق التي ستوضع في فم الصحافة، وقد عرض بأن يتابع تزويد اللجان بالوثائق المطلوبة شريطة أن توافق لجان التحقيق على حماية محتوياتها.

لـم يصدق فورد بأن المصالح العليـا للبلاد كانت تتعرض إلى سلسلة من المعـارك القضائية، بشأن سرية الوثائق، ولاسيما تلك التي كان من المفروض حمايتها وتم كشفها أمام المحاكم. وأخيراً فإن إعادة كولبـي إلـى مكانه في ظل أجواء ووترغيت التي لم تزل مخيمة، كان من الممكن أن يتسبب، من وجهة نظر فـورد، بصـدام كبير بين الفرعين التنفيذي والتشريعي، بالرغم من أن هـذا هو الذي حصل في النهاية. وهكـذا فقـد استمر النزيف لأكثر من سنة ونصف إلى أن وضع الكونغرس نهاية لتجاوزات لجنة بايك بعد تزايد قلقه منها. وبهذا فقد حصلت أضرار بالغة كان من المتعذر إصلاح بعضها.

أعتـرف بأنـي لم أفهم قط دوافع بيل كولبي أو تصرفاته، ولاسيمـا إصراره على العمل بطريقته ودون مشـورة أو إعلام رئيسه أو أجهزة مجلـس الأمن القومي، حتى إنه لم يشرح قط دوافعه لزملائه بعد تركه للخدمة ونشر مذكراته.

كانـت أول مقابلة لي مع هـذا المسؤول الأمريكي، الذي هو من أكثـر المسؤولين غموضاً، في سايغون عـام 1965 حينمـا عملت ولمـدة شهر واحد مستشـاراً للسفير هنري كابوت لودج. فقـد كانت عينا كولبي الرماديتـان الثاقبتان تحدقان من وراء إطار نظارته دون أن تكشفا عمّا يدور في خلد صاحبهما. وبالرغم مـن أناقتـه، فهو لم يظهـر بمظهر الرياضيين البسيط، ولـو لم يكـن الشخص الذي أمامـه يعرف عن شجاعته الاستثنائية في الحرب العالمية الثانية (فقد قفز بالمظلة فوق فرنسا والنرويج حينما كان عميلاً استخباراتيـاً شابـاً) لظن بسهولة أنه الجاسوس الذي خرج من رواية جون لوكاريـه، فهو نموذج للفطنة والحذر.

إن كولبـي، وكما دوّن السيناتور بوب كيري في تقريريـه المرفوع إلى السلطات في أيار 1996، يستحق الثنـاء والمديح، فكولبي قد مثّـل الجيل الذي تغلب على فترة الكساد والإحبـاط كما هزم واحدة من أكثر الديكتاتوريـات شناعة في التاريخ، وربـح المعركة ضد الشيوعية دون حرب، كما أنه شارك في واحدة من أهـم معـارك الاستخبارات، التي ساعدت على الاحتفاظ بأسبـاب الحرية، وهو وهذه نقطة تحسب له، لم يتفاخر يوماً بسجل خدمته غير العادي.

في سايغون، أصبح مسؤولاً عما يسمى ببرنامج فونيكس (العنقاء)، الذي كان يسعى لهزيمة العصابات الشيوعية وذلك باستخدام بعضاً من أساليبها نفسها ضدها. وكان كولبي متكتماً إزاء تلك المهمة، وأثبت أنه غير مستعد لإعطاء أي معلومات بشأن الخطوات والإجراءات التي ينوي اتخاذها.

وبعـد أن أصبحـت مستشاراً للأمن القومي، عاد كولبي إلـى واشنطن فلم نعد نلتقي إلا في اجتماعات البيـت الأبيض، ولم يكن كولبي يتكلم إلا نـادراً. في تموز 1973، انتقل شليسنغر مـن وكالة الاستخبارات إلـى قسم الدفـاع، آخذاً مكان إليـوت ريتشاردسون، والذي أصبـح بدوره المدعي العـام. فرّشح آل هيغ، رئيس أركان نيكسون، كولبي مديراً لوكالة الاستخبارات اعتقاداً منه بأن الوكالة ستعمل بمزيد من الكفاءة

والإخلاص لو أنها أديرت من قبل شخص متخصص، أما أنا فإنني لم أتدخل بأي توصية ولكني اعتبرت أن تعيين كولبي اختيار جيد.

هناك تفسيران اثنان بشأن الأسلوب الذي اتبعه كولبي: وجهة النظر الأولى وضعت من قبل الجنرال فيرون والترز، صديقي المخلص ونائب كولبي خلال هذه الفترة. فقد أثبت والترز أن كولبي يؤمن بأن التغيير الأساسي في ميزان قوى واشنطن قد جعل السيطرة بيد الكونغرس، بحيث أصبحت الطريقة الوحيدة لحماية وكالة الاستخبارات هي كشف الأسرار للجان الكونغرس ـ ولو بلغت استفساراتها درجة غير معقولة أو تم طرحها بشكل علني ومتهور ـ وبحسب نظرية والترز فإن كولبي، فعلياً، قد وضع وكالة الاستخبارات تحت رحمة الكونغرس.

وأما التفسير الثاني الذي كان يتردد هو أن كولبي قد أحدث تطوراً في مهنته التي اختارها، فالطريقة التي كانت تشتد فيها الحرب الباردة، بدت له وكأنها قد أضعفت البنية الأخلاقية للمجتمع الأمريكي، لو أنه انطلق من هذه المقدمة المنطقية لكان حقاً يرمي إلى تنقية بلاده، وذلك بالمشاركة في سياسة الاحتجاج، وفي هذا السياق فإن الإقلال من شأن الخدمة التي أسندت إليه، أصبح تضحية ضرورية اقتنع بتقديمها بأسلوبه المتفرد بالرأي نفسه الذي أظهره بوصفه مقاتلاً في الحرب العالمية الثانية.

أصبح من الممكن الآن ومع هذه الخلفية، إلقاء الضوء على ما قدمته اللجان المختلفة:

لجنة روكلفر

ركزت لجنة روكلفر المعينة من قبل الرئيس بشكل أساسي على الأعمال المحلية لوكالة الاستخبارات، وقد وجد تقريرها الصادر في السادس من حزيران 1975، ستاً وتسعين قضية، خلال الربع قرن، إذ كانت تشمل أساليب تحرّ غير مسموحة أو مشروعة من الناحية القانونية، ومعظم تلك القضايا حدثت في عهد الحكومة السابقة لإدارة نيكسون وليس في عهد فورد.

كان الشيء الأول الذي وجدته لجنة روكلفر هو أن معظم الأعمال المحلية لوكالة الاستخبارات استمدتها من سلطتها الدستورية، ولكن من خلال تاريخها البالغ 28 عاماً، فإن وكالة الاستخبارات قد قامت بالآتي:

> .. تورطت ببعض الأعمال التي كان يتوجب انتقادها عند حدوثها مرة أخرى.. وبعض هذه الأعمال كان يبدأ بأمر من الرئيس إما بشكل مباشر وإما غير مباشر.. وبعضها كان غير قانوني وبشكل انتهاكاً غير لائق لحقوق أميركا.
>
> وقد ركزت الصحافة على كلمة «بعض» بينما تجاهلت «الغالبية العظمى».

لو أن كتّاب العناوين الرئيسية تمعنوا في التفاصيل لكانوا أكثر عدلاً. فإن ثلاثة أرباع القضايا المسماة بقضايا التجسس الوطنية، شملت تحقيقات أمنية حول الأشخاص المنضمّين لوكالة الاستخبارات[18]. وهناك ستة وعشرون تحقيقاً لم يكن يشمل الأشخاص الذين لهم علاقة بوكالة الاستخبارات، وأحد عشر تحقيقاً يتعلّق بأشخاص كانوا على صلة بموظفين حاليين، أو سابقين، في وكالة الاستخبارات. وفي النهاية، فإن لجنة روكلفر كانت قد وجدت خمسة عشر شاهداً فقط من الأشخاص الذين لم تكن لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع وكالة الاستخبارات، والذين كانت قد بحثت في تاريخهم. ولم تواجه الشعب أية مخاطر نتيجة تحريات وكالة الاستخبارات التي تتسم بالدهاء والحيلة.

وقد وضعت لجنة روكلفر ثلاثين توصية محددة تطالب فيها بتغيير الإجراءات التشريعية أو الإجراءات الإدارية والنيابية. ومن بين هذه التوصيات كان هناك عرض بتخصيص دور أكبر للهيئة الاستشارية للاستخبارات الرئاسية الخارجية[19]. تتألف هذه الهيئة من أشخاص معروفين من مختلف مجالات الحياة، ويترأسها شخص متفرغ مع فريق متفرغ، مهمته هي مراقبة مدى امتثال وتوافق وكالة الاستخبارات مع السلطة الدستورية، وتحديد نوعية مجموعتها الاستخباراتية الخارجية وتقديراتها ومنظماتها وإدارتها، مع تقديم توصيات واقتراحات إلى الرئيس ومدير المخابرات المركزية وكذلك إلى المدعي العام إن كان هذا مناسباً. وقد قبل الرئيس فورد بهذه التوصيات.

لجنة تشيرتش

بغض النظر عن بعض الإخفاقات من حين لآخر، مثل وصف السيناتور والتر مونديل لرجال وكالة المخابرات المركزية الذي أدلى به لمحرري التايمز بكونهم «أولئك الأوغاد الموجودين في واشنطن»[20]، عملت لجنة تشيرتش بشكل مسؤول. وقد تبنت إجراءً في التعامل مع الوثائق السرية أعطى الوكالة المولّدة الحق بحذف بعض الجمل الحساسة بشكل خاص أو أجزاء من الوثائق. فسهّل هذا المشكلة لكن لم يحلها، طالما أن محللي المخابرات الخارجية قادرون ـ غالباً ـ على إعادة تركيب الجزء المحذوف من النص أو من وثائق أخرى ـ ولا سيما طالما أن على هذه الوثائق أن تقدم للجنة بسرعة بحيث تمنع أية مراجعة متأنية لمضمونها.

ما جعل اللجنة تتجه أحياناً نحو الأمور الحساسة لم يكن كثرة ما كشفته بقدر ما كان الانجذاب الطبيعي لأعضاء مجلس الشيوخ نحو الشهرة. وقد قُدم مثال جيد في اليوم الأول لجلسات الاستماع العامة في 16 أيلول 1975 ، حيث إذ سأل السيناتور تشيرتش كولبي سؤالاً ملغوماً: «هل أحضرت معك بعض تلك الأدوات التي مكنت وكالة المخابرات من استخدام هذا السم في قتل الناس؟[21]. عندئذ وبتدبير مسبق كما كان جلياً، عرض كولبي ما أصبح يعرف «بمسدس سهم وكالة المخابرات المركزية»، وكان عبارة عن صور للسيناتور تشيرتش وزملائه وهم يتفحصون الأداة وعلى وجوههم تعابير خطيرة تصدرت

الصفحات الأولى للصحف وشاشات التلفزيون، وخلقت انطباعاً بأن موظفي وكالة المخابرات المركزية كانوا يتجولون ومسدسات الأسهم تحت معاطفهم المطرية.

انقضى يومان قبل أن يوضح تشارلز سنسيني، وهو موظف بوزارة الدفاع، المصدر الحقيقي لهذه الأداة المخيفة: لم يكن مسدس (بندقية) السهم أداة وكالة المخابرات المركزية على الإطلاق، ولكنه سلاح قام الجيش بتطويره. ولتوزيع كلفة التطوير، حاول الجيش أن يقنع وكالات حكومية أخرى بشراء مسدس السهم. وبالنتيجة ثبت أن الجيش قد شاطر في تطوير هذه المسدسات أكثر منه في بيعها، طالما أن وكالة المخابرات المركزية لم تشتر ولم تستخدم قط تلك الأداة[22].

كانت تحقيقات لجنة تشيرتش تدار في جلسات تنفيذية مغلقة وشهادات متلفزة معاً، وأصبح التمييز بين الاثنين مطاطاً لأنه تقريباً بعد كل جلسة للجنة التنفيذية، كان السيناتور تشيرتش يمارس مهارته الخطابية وهو يوجز الإجراءات.

وقد كرّس عدد لا بأس به من جلسات اللجنة لخطط ومؤامرات اغتيال ضد قادة أجانب. في أواخر تشرين الأول 1975، أتمت اللجنة تحقيقها في هذا الموضوع. فقد خشي الرئيس فورد من أن النقاش العلني للتفاصيل سيتحول إلى ألعوبة في يد المتطرفين المعادين لأمريكا في أرجاء العالم، ولاسيما في البلدان التي زعم أن المؤامرات حصلت فيها، لذا طلب ألا ينشر التقرير. وكان باستطاعته أن يتقدم بهذا الرجاء بضمير مرتاح لأن كل مؤامرات الاغتيال المزعومة قد حصلت في إدارات ديمقراطية (مع أن اللجنة تمكنت، لأسباب تتعلق بتساوق الأحزاب، أن تجر إلى جلساتها التحقيق بمحاولة انقلاب عسكري أخرق في تشيلي خلال إدارة نيكسون على أنها مؤامرة اغتيال أمريكية، وهي تهمة أنكرها تقرير اللجنة النهائي).

رفض السيناتور تشيرتش طلب فورد بناءً على أن «اللجنة قد صوتت على جعل التقرير علنياً بعد عرضه أولاً في جلسة مغلقة لمجلس الشيوخ»[23]. ورغبة منه بعدم المجازفة ربما بقيام زملائه بمنع النشر، أعلن تشيرتش ليلة الجلسة في 20 تشرين الثاني بأن الغرض من الجلسة المغلقة لم يكن الموافقة على النشر، ولكن لإعطاء الشيوخ الآخرين الفرصة لطرح أسئلة. وآنذاك كان التقرير قد طبع ووضعت نسخة منه على طاولة كل سيناتور.

انحصر ما كان السيناتور تشيرتش متلهفاً لإطلاع العالم عليه بخمس مؤامرات اغتيال مزعومة، كلها خلال إدارة كنيدي عدا واحدة: ضد فيديل كاسترو من كوبا عام 1961؛ وباتريس لومومبا من الكونغو/ زائير عام 1961؛ ورافائيل تروجيلو من جمهورية الدومينيكان عام 1961؛ ونغو دينه دييم من فيتنام الجنوبية عام 1963، الجنرال رينيه شنايدر من تشيلي عام 1970 . وفي حالتين فقط ـ «كاسترو» «ولومومبا» ـ وجد التقرير أن الخطوات الفعلية لتشجيع الاغتيال قد اتخذت حقاً من قبل موظفين رسميين أمريكيين. ولم

تعتبر قضية الجنرال شنايدر على أنها مؤامرة اغتيال على الإطلاق. وبالنسبة للومومبا، فقد ذكر التقرير أن الولايات المتحدة لم تكن متورطة بموته على أيدي منافسين محليين عام 1961[24]. وقد برأت الوقائع، مع كل التكثيف لوسائل الإعلام، وكالة المخابرات المركزية: فبيّن أنها في تاريخها كله، لم تقم باغتيال أي قائد أجنبي، وهذا، في حالة كاسترو، ليس لنقص في المحاولة (أو بالأوامر الرئاسية).

في جلسات استماعها العلنية، كان تركيز لجنة تشيرتش على العمليات السرية، حيث لم تجد أية تجاوزات أو انتهاكات حالية وبدلاً من ذلك، كان قد تم تمحيص كل الأفعال، عدا ما يدعى تراك IIالنيكسون في تشيلي، بإجراءات سياسية مدبرة ولخصت للجان الكونغرس المشرفةو الموكل إليها هذه المهام (واستمر تراك II لشهر فقط ولم يتطلب أي عمل أو إجراء، بعد أن نشأ عن برنامج مطابق بعنوان «تراك I» كان قد محص بدوره من قبل لجنة الأربعين)[25]. كانت المشكلة تكمن في أن الرئيس والأعضاء الرئيسيين للأكثرية في مجلس الشيوخ كانوا معارضين للعمليات السرية من ناحية المبدأ، وكانوا يبررون أنفسهم لناخبيهم فقط بممارسة سياسة الكشف الكامل لم حققوا به.

وهكذا، مع وصفه الدقيق للأهداف العامة لبرنامج وكالة المخابرات المركزية من العمليات السرية، تضمن التقرير النهائي للجنة تشيرتش خلاصة وافية تاريخية مفصلة للأساليب والمصادر، كما حدد، بحالة تشيلي، الكثير من المجموعات والأفراد الذين كانوا عوناً لوكالة المخابرات المركزية. وتعرض عدد كبير من الأفراد الذين أيدوا السياسة الأمريكية بإيمان عميق للشبهة على نحوٍ خطير، وضعفت مقدرة وكالة المخابرات المركزية على التجنيد لعمليات مستقبلية.

وهكذا أعتقت لجنة تشيرتش نفسها إلى حد كبير بوضعها عدداً من المقترحات التنظيمية التي أصبحت أساساً لمنظمة استخباراتية معاصرة (ستناقش لاحقاً). كما كان لها القدرة على التنصل من رئيسها في تقريرها النهائي عندما ذكرت أن «وكالة المخابرات المركزية بعبارات واضحة ليست خارج السيطرة»[26].

لجنة بايك

حتى هذه المرحلة، تمت المحافظة على درجة من الكياسة بين الفرعين التنفيذي والتشريعي. إذ كان هناك كشف مالبغ فيه بل وخطير من وجهة نظر الإدارة لمعلومات استخباراتية حساسة، لكننا في مجلس الشيوخ كنا نتعامل ـ بقد من المسؤولية ـ مع أفراد كانوا، حتى لو لم يوفقوا، سيأخذون بعين الاعتبار وجهة نظر الإدارة بخصوص المصلحة الوطنية.

أما التحقيق في مجلس النواب فقد بدا مختلفاً، إذ كانت له بداية متأخرة. وخلف ستار «التحقيقات الاستخباراتية» أخذ المجلس على عاتقه إعطاء الرأي الثاني للسياسة الخارجية متظاهراً بفحص مدى تأثير الاستخبارات فيها.

كان العمـل الأول للجنـة مجلس الشيوخ عـزل رئيسها لوسيـان نيدزي ذاته، لأنـه استمع لموجز حول «مجوهـرات العائلة» من قبل كولبي ولم يبلغ لجنته به. وقد تم استبدال نيدزي بالممثل أوتيس بايك وذلك لأهداف تتعلق بالتحقيقات الاستخباراتية.

راعـت لجنة بايك أن تعوض عن تأخرها، بتبنيها موقفـاً معادياً تجاه المجتمع الاستخباراتي وحكومة فـورد. وقـد استطاع أفراد فريقهـا، البالغ عددهم خمسين فـرداً، يترأسهم سيرل فيلـد البالغ من العمر ثلاثين عاماً، مهاجمة كولبي بعنف والذي كتب عنهم مايلي:

«لقد قبل بايك في لجنته أفراداً غير ناضجين، باحثين عن الشهرة، كانوا قد تجمعوا من أجـل التحقيقات، إنهم مجموعـة من الأولاد يهتمون بالأمور المثيـرة أكثر من اهتمامهم بالتمعن الجاد في حقيقة ما تقوم عليه الاستخبارات بالفعل»[27].

لقـد رفضت لجنة بايك الالتـزم بالقواعد المرنة الموضوعة بين لجنـة تشيرتش والفرع التنفيذي. وكان أفراد الفريق يديرون، دون أي خبرة في التعامل مع الوثائق السرية ودون أي خلفية بالتعامل مع الإجراءات الأمنية، ما يقارب الـ75000 وثيقة سرية كان كولبي قد وفرها لهم[28].

بلغـت الأمور الذروة عندما بدأت لجنة بايك بالتعامل مع بعض المراسلات ذات الطبيعة الحساسـة، فعلى الرغم من الاعتراضات الجدية الصـادرة عن كولبي وأعضاء أعلى في مجتمـع الاستخبـارات، كانت اللجنـة تهدد بالكشف عـن خمسة تقديـرات استخباراتية مختلفـة، تتعلق بقرب حدوث حرب بين العرب وإسرائيل في تشرين 1973، وناقش رجال الاستخبـارات بـأن هذا سوف يكشف عـن مدى القـدرة الأمريكية علـى مراقبة وتحليل المراسـلات والاتصالات، ولم يكـن هناك سابقة لمثل هذا السلوك مـن قبل لجنة تابعة للكونغرس.

ومع هذا، فإن لجنة بايك عندما نشرت الأمور المسيئة في 11 أيلول 1975 ، كان فورد قد نال أخيراً كفايته، وقد ظهر المحامي القضائي الجنرال ريكس إي لي، في جلسة استماع علنيـة في الصباح التالي، وبالرغم من أنه قوطـع، وبأسلوب لا يخلو من الاستهزاء، عدة مرات من قبل الرئيس إلا أننا نلمس في حديثه لهجة التحدي:

«إن مسؤوليـات الرئيس تجـاه الأمن القومي والعلاقات الخارجيـة للولايات المتحدة، لم تتـرك له بديلاً سـوى طلب الإعادة الفورية لـكل الملفات السرية التـي زوّدت اللجنة بها سابقـاً.. وإصدار توجيهات إلى كل أقسام ووكالات الفـرع التنفيذي بأن تمتنع عن تزويد اللجنة المنتخبة بالملفات السرية»[29].

إن تهـوّر لجنة بايك بيّـن فيما إذا كان للجـان الكونغرس الحق الدسـتوري الذي يخولها الكشـف عن المعلومات السرية الواردة من الفرع التنفيـذي، ولو أن موقف اللجنة يتعمم علـى باقـي اللجان فإنه سيصبـح بالإمكان، مـن الآن فصاعداً، نشر أكثـر قضايا وكالة الاستخبارات حساسية.

تابعـت لجنة بايك، وقد وضعـت في نيّتها تصفية الحسابـات، أي التأكيد على أنها تملك هـذه السلطـة، فرفضت إعـادة أي ملف مصنـف كانت قد تلقته، كمـا أعلنت عن خطط لعقد محاكمات علنية تتعلق بقضية تيت أوفينسيف Tet Offensive 1968، والتي كانت قد حدثت بالطبع خلال حكومة جونسون، والتي خدمت كولبي بطلبها مراسلات استخباراتية إضافيـة. عرض البيـت الأبيض تزويد اللجنة بالملفات المتنـازع عليها، شريطة أن تظل المـادة السريـة طيّ الكتمـان حتى تحل جميـع الخلافـات الأساسية. رفض بايك هذه التسوية (التي ناقشت بأنها تتجاوز حدودها ولكني لاقيت المعارضة من قبل بوشين)[30]. وحالمـا فتحت لجنة بايك باب جلسات التحقيق حول تيت أوفينسيف في 18 أيلول 1975، فإنهـا شرعت حالاً بنشر الوثائق السرية على مزاجها، بما في ذلك مواد سرية من خطي «عيـون سرية فقط/Secret Eyes» وكذلك أسماء بعض عملاء وكالة الاستخبارات الذين يعملون في الخارج[31].

حتـى ذلك الوقـت، كنت لأسباب سياسية خارجية ـ مجرد مراقب لتلـك المسرحية المكشوفة، ولم أكـن مرتاحاً لتدفـق الوثائق السرية وجعلها متداولة بشكل علني، ولكننـي، كباقي أفراد البيت الأبيض، لـم أكن فـي موقع يمكنني فيه توقع كشف الوثائق التي أعرفها إلا بعـد الحدث. وبدا واضحاً أن الرئيس بايـك قـد اختار أن يضعني هدفاً نصب عينيـه أما السلاح الذي اختاره لمحاربتي فهـو رأيي بالسياسة القبرصيـة. إذ لـم يكن لهذه القضية أي دخل بتحليل وكالة الاستخبـارات، والأرجح أن بايك كان يسعى لأن يشكك في تعاملي مع الأزمة القبرصية. فقد ركّز على تأخري المزعوم بالتحذير من الثورة الوشيكة التي قامت على يد توماس بويات، والذي أصبح فيما بعد رئيساً لمقعد وزارة الخارجية القبرصية (انظر الفصـل7). كمـا أن بايك وفريقـه أعادوا تقويم قـرار سفيرنا في أثينا، في حزيـران 1974، بالاتصال بـوزارة الخارجية لتبليغها بالثـورة المحتملة ضد رئيس الأساقفة سيرافيم فـي أثينا وضد عصبة وزير الخارجيـة لا ضـد الرجل القوي ديمتريوس لوانيديس. لم يكن لهـذا كله أي دخل بكفاءة استخباراتنا أو بأسلوب سياستنا.

وخـلال متابعة تحرياتهم عـن المسألة القبرصية، قام بايك وفريقه الفـذّ بطلب كل الوثائق الداخلية المتعلقة بوزارة الخارجية، بما في ذلك كل توصية لكل موظف صغير فوق أو تحت الخط.

كنت قد شرحت في عدة مناسبات سياستنا القبرصية أمام اللجان النيابية، بما في ذلك سبب ردة فعلنا تجاه التوصيات «بويات». وفي الحقيقة كنت أرغب، بل أتلهف، لفعل هذا مرة أخرى بالرغم من أنه لا علاقة له لا من بعيد أو قريب بكفاءة خدماتنا الاستخباراتية. ولكنني قررت أيضاً ألا أقف موقف المتفرج بينما كانت وزارة الخارجية ممزقة، كما هو حال وكالة الاستخبارات.

كنت قد أبديت استعدادي تقديم شرح تفصيلي لسياستنا مرفقاً بوصف لكل الاختبارات المتوفرة (مع توضيح يتضمن التوصية بشأن بويات) وقلت بأني سأتحمل مسؤولية النتائج النهائية، ولكني رفضت إعطاء اللجنة اسم الموظف الذي كان قد أعطى توجيهاً باتخاذ إجراءات معينة. إن القيام بهذا العمل، في ظل غياب أي شكوى بالقيام بانتهاكات وبأعمال محظورة، من شأنه أن يقضي على نزاهة وعفوية وسرية عملية صنع القرار الداخلي لوزارة الخارجية. ولو أن كل توصية من قبل كل موظف صغير أخذت بعين الاعتبار احتمال وقوفها أمام لجنة من الكونغرس، ربما بعد مرور عدة سنوات على الحدث، لكانت تلك اللجان قد حولت الخطط اليومية لوزارة الدولة إلى لعبة كرة قدم سياسية.

كانت قضيتي مؤسساتية جماعية وليست شخصية. وسرعان ما انتشرت آراء بويات وبشكل واسع في واشنطن؛ كنت موقناً بأن لجنة بايك تمتلك مذكراته بل إنها بحوزتها وهذا ما ثبت بالفعل لاحقاً، وقد قرأها عدد من الصحفيين. وبدا واضحاً أن اللجنة كانت تسعى لتثبيت حقها في استخلاص مذكرة لطلب وثائق وزارة الخارجية فالهدف اليوم كان وزير الخارجية، الذي لديه بالطبع عدة وسائل متاحة لكي يدافع بها عن نفسه. ومن الممكن غداً أن يكون الهدف التالي هو بعض الموظفين الصغار الذين سيقفون أمام اللجان النيابية بتهمة إعطاء توصيات وتوجيهات، سيتبين أنها «غير صائبة من الناحية السياسية».

في 14 تشرين الأول 1975، طلبت أن تقوم اللجنة «بالعمل معي بطريقة مغايرة بخصوص تقديم المعلومات المتعلقة بتحرياتها». كما عرضت «أن أزوّدها بملخص عن كل النصائح المعاكسة التي تلقيتها بشأن الأزمة القبرصية، طالما أنه لن يكون من الضروري الكشف عن مصدر تلك النصائح»، واقترحت «أن أقف أمام اللجنة لأصف بالتفصيل وجهات النظر المخالفة التي واجهتني وأسباب رفضي لها». وأكّدت على «أن العبرة ليست في المعلومات التي تتلقاها اللجنة.. بل على الأرجح ممن ستطلب تلك المعلومات، والشكل الذي ستتلقى فيه تلك المعلومات»[32].

لذلك فقد وجهت لورانس إيغلبر غر، نائب السكرتير الثاني لوزارة الخارجية لشؤون الإدارة، أن يصدر الخطوط الموجهة التالية للضباط الأدنى رتبة الذين لا يحملون تعيينات رئاسية:

(1) منع، بأمر من الرئيس، مناقشة مادة سرية (كان هذا يعلق قرار القضية فيما إذا كان للجنة حق رفع السرية من تلقاء نفسها).

(2) منـع، بأمر مـن وزير الخارجية، إعطاء معلومات ستكشف خيـارات تم اعتبارها قبل أو أوصي بها لضباط أعلى رتبة في وزارة الخارجية.

كان الفارق بين ما وجه بأمر الرئيس وما خولتني سلطتي بصفتي وزيراً للخارجية إصداره ذا مغزى وكان يمثل، بالنسبة لي، خطراً محتملاً، فقد كان فورد يحتفظ لنفسه بمعلومات سريـة لأن اللجنة رفضـت احترام نظام السرية الذي فرض بأمر رئاسي تنفيذي، كما أن ادعـاءه الامتيـاز التنفيذي، المدعوم مـن قبل النائب العام، يوجب علـى المحاكم دعمه فـي كل الاحتمـالات. وكنت، بالمقابل، أدافع عـن نزاهة عملية صناعـة القرار في وزارة الخارجية وأسعى لعـزل الضباط الأقل رتبة عن ضغوط الولاء للحزب. لقد شكك النائب العـام إدوارد ليفي، القانوني الضليع من كلية حقوق شيكاغو ورئيس الجامعة المميز، في المزيـة التنفيذيـة التي يمكن أن تطبـق على القضية التي رفعتهـا وامتنع عن دعم ادعاء كهـذا. أصررت على القضية لأنها بدت بالنسبة لي مسألة مبدأ كنت مستعداً لأن أستقيل لأجله وأن أواجه دعوى بعدم احترام المحكمة.

لمـرة واحدة فقط، كان هناك دعم جماهيري واسـع بشأن قضية كشف أسرار. ففي منتصف تشرين الأول 1975، تبنـى المجلس الحاكم لمنظمة الخدمـة الخارجية الأمريكية موقفي بتصويت 7 ـ 0[33]، وفي 19 تشريـن الأول وصـف مقال صدر في نيويورك تايمز موقف لجنـة بايك بأنها «تنافي المصلحة الوطنية بشـكل واضح».[34] وتدخل جورج كينـان، ضابط الخدمة الخارجية الأكثر احتراماً في البلد، بثقله برسالة بعثها إلى الواشنطن بوست:

يقف الوزير كيسنجر على أرض صلبة جداً في مقاومته العنيدة لمثل تلك المطالب ـ وفي الحقيقـة، ليس لديه أي خيـار آخر. إنه يستحق دعماً جماهيريـاً قوياً على الموقف الذي اتخذه[35].

فالروايـة كيفية تراجع اللجنة عن موقفها، بالتفصيـل، أثناء إصدارها تهديدات عاصفة بدعاوى تحقير، يحتاج لأكثر من حجم هذا الكتاب.

فـي النهاية، منع رجـل الكونغرس الديمقراطـي ليس أسبـن Les Aspin التسبب بحرج كبير، وذلك عندما تخلى عن رئيس لجنته ورفض التصويت لصالح دعوى تحقير ضدي، هازماً بذلك قرار رفع الدعوى بصوت واحد.

زاد هـذا التراجـع مـن تصميم بايـك وفريقه علـى تأكيـد سلطتهم بخصوص الوثائق الحساسـة فـي ملفـات وكالات الاستخبارات. وفـي 6 تشرين الثاني، طالبـت لجنة بايك بتفاصيـل وقائع لجـان مجلس الأمـن الوطني كافة والتـي تتعامل مع المخابـرات بشكل

إجمالـي حول الموضوعات الجوهرية[36]. وإذا وضعنا الاعتبارات الأمنية جانباً، فسيكون جمع وثائق كهذه مستحيلاً ضمن الوقت الذي حددته اللجنة والذي لا يتجاوز بضعة أيام، ناهيـك عن تحليل ووضع تقرير مدروس في الأسابيع العشرة المتبقية للجنة حسب قانون تشكيلها.

استخلص فيل بوكن، المتردد دائماً في دخول أية مواجهة، «تسوية» تُسلم بموجبها غالبية الوثائق المطلوبـة إلى اللجنة (باستثناء المداولات الأربعيـن للجنة، والتي كانت ستوجز شفهيـاً)، ويشترط أن يكون بإمكان الرئيس استخـدام الفيتو بموضوع الكشف للمراجعة القانونيـة، لكن فيضان الأخبار التي سرعان ما تسربت أظهر تماماً كيف أن اللجنة كانت غير متقيدة حتى بعد ظهور نتائج تدابيرها المفترضة مع البيت الأبيض.

بلغت رعونة لجنة بايك ذروتها في معالجتها لتقريرها النهائي. إذ نشرت النيويورك تايمز والواشنطن ستار في 20 كانون الثاني، 1976، بعض القصص التي زعمتا أنها مبنية على أجزاء من مسودة تقرير كان حينهـا في طور الإعداد من قبـل لجنة بايك وطاقمه؛ بحثت تلك القصص بشكل رئيسي الأزمة القبرصية لعـام 1974، والعمليـات السرية في العراق، وإمـدادات وكالة المخابرات المركزية للرمـوز السياسية في أنغـولا بالأسلحة، وجمع المعلومـات الاستخباراتية داخل المياه الإقليمية السوفيتيـة باستخدام غواصات بحريـة للولايـات المتحدة، وفشل المخابـرات الأمريكية بالتنبؤ بتجربة الهند فيمـا يخص تفجير القنبلة الذرية عام 1974[37].

فـي اليوم التالي، نشرت «الواشنطن بوست»، مدعية الوصول إلـى مسودة تقرير لجنة بايك، قصصاً (ظهرت في النيويورك تايمز أيضاً) تزعم استخدام أموال المخابرات المركزية الأمريكية لتزويد «الملوك برفقـة نسائيـة»[38]. عندما صوت في ذاك اليوم نفسه بعض أعضاء اللجنة المهتمين من أجل نشر أحادي الجانـب «لمعلومات سرية محددة.. فـي مسودة تقرير اللجنة»[39]، أجاب رئيـس اللجنة بايك «أن الاتفاق (مع البيت الأبيض) ليس ملزماً» فيما يتعلق بتقرير اللجنة، و«أن الفرع التنفيذي ليس له ولا يجب أن يكون له الحق في تحرير أو إملاء ما يجب أن يذهب إلى تقرير الكونغرس».

ثبـت أن هـذا كان كثيـراً بالنسبـة للواشنطن بوسـت، التي لم تكـن صديقة لإدارة فـورد، والتي كتبت:

باختصار، إن موقف السيد بايك من تقرير لجنة استخباراتية في مجلس النواب لا يمكن الدفـاع عنه، فقد وافـق في أيلول الماضي علـى قبول معلومات سرية محـددة من الفرع التنفيـذي تقول بـأن البيت الأبيض يجب أن يكون الحكم الأخيـر الذي يقرر أي معلومات عنـه سـوف تكشف. وادعـاء أن تعهده المطبق علـى استلام المعلومـات حينذاك لا على

إعطائهـا هو استهـزاء بذلك التعهد، ومـن شأنه تقويض الأساس الـذي يمكن لأي لجنة تقصٍ استخباراتية مستقبلية أن تطلب معلومات سرية بناءً عليه[41].

فـي هـذا الوقت كان مجلس النواب بالكامل يعيد النظر بالأمـور «ربما تحت تأثير صدمة اغتيال ريتشـارد ويلش، رئيس محطة وكالة الاستخبـارات المركزية الأمريكية في أثنيا، فـي 23 كانـون الأول 1975 . كان اسمه قد انكشف خلال التحقيقات الاستخباراتية وظهر بالتالـي فـي مختلف وسائل الإعلام. وفـي 29 كانون الثاني 1976، صـوت مجلس النواب بنسبـة 264 إلـى 124 على إعادة الاتفاق مع الرئيس فورد ومنـع إفشاء تقرير لجنة بايك إلـى أن يتمكـن الرئيس من التأكد من أنه لا يتضمن أي معلومـات معادية تؤثر في نشاط الاستخبارات الأمريكية.

وبعـد أسبوعين، انهار ذلك القـرار. وفي يومي 16 و23 شباط، إذ نشرت «ذا فيلج فويس» مـا وصفتـه بأنه تقرير بايك. وقد أكد مراسل الـCBS دانييل سكور فيما بعد، والذي كان قـد بـدأ يبث مقتطفات منه في 25 كانون الثاني، أنه قـد أعطى نسخته غير القانونية من التقرير لصحيفة «ذا فيلج فويس»[42].

استعـان مجلس النواب الآن بلجنته الخاصة بالسلوك الرسمي Official Conduct للقيام بالتحقيـق. وكمـا هي العادة فـي واشنطن، لم يعثر على مصدر التسريـب ـ مع أنه يمكن للمـرء أن يقول من باب التهكـم: إنه كان يجب أن تكون مصادر سكور محمية بدقة وحذر أكبر مما هي عليه الحال بالنسبة لمصادر رجال المخابرات المحترفين.

وخـلال هذا الغليـان، تابعت لجنة بايك باضطراد نسخ أجدد مـن تقريرها. وسرعان ما أصبـح هنالـك عدد من الروايات التي تطفـوا على السطح بحيث أصبـح مستحيلاً معها القيـام بتقديـم رد محدد. لا أرى سبباً الآن لتغيير تصـوري الحالي لرواية ذا فيلج فويس في كونها «متحيزة ومضللة وغير مسؤولة على الإطلاق»[43].

فـي الحـدث، لم يرق تقريـر بايك إلى مرتبة كونه رسميـاً. وإن الاعتبارات المتهـورة والمشوهة لعدد مـن العمليـات السرية قد حاصرت لفترة، ولكـن واحدة فقط من توصيات لجنـة بايك نجحت في تخطي الجدل المحيط بتسرب تقريرها النهائي: وهي إنشاء لجنة برلمانية لشؤون المخابرات. إذ لم يكن انعدام المسؤوليـة والهستيريا التي أضعفت قدرات أمريكا الاستخباراتيـة وشغلت لأشهر عدة أكبر صناع القرار السياسي عن واجباتهم الأساسية بالأمر المفاجئ.

هل كانت هناك فضيحة استخباراتية، وماذا كانت النتيجة؟

منذ بدأت هـذه التحقيقات الاستخباراتية، تمخضت الحكمة التقليدية ـ على الأقل الحكمة الليبرالية التقليدية ـ عن وجهة النظر التي عبر عنها السنياتور تشيرتش في بداية التحقيق الذي قام به حول حقيقة أن وكالة المخابرات المركزية «كانت فيلاً هائجاً خرج عن السيطرة». ثم قام تشيرتش فيما بعد ولمصلحته بسحب ذاك التصريح في تقرير لجنته. لكنه أصبح منذ ذاك الحين علامة دائمة على الفولوكلور الكلامي وعلـى الكثير مـن الأفلام والاستعراضات التلفزيونيـة. على أي حال، فقد أثبتـت تحقيقات الاستخبارات العكس تماماً، وهذا ما يمكن أن يصبح جلياً فيما لو تم تحليل التحقيقات إلى مكوناتها.

فلنشاطـات الاستخبـارات الأمريكيـة ثلاثة عناصر: أولاً حيـث يزود فرع التحليـل لوكالة المخابرات المركزية المسؤولين بتقارير وتقديرات حول أمور تتروح بين شخصيات القادة الأجانب وتقويم الخيارات السياسيـة، ثانياً فيتعامل فـرع العمليات لوكالة المخابرات المركزية مـع المواضيع المذكورة والتي كانت موضوعـاً لعدد كبير من الأفلام: التجسس، والعمليـات السرية، والأعمال شبه العسكرية التي تعتبرها كل الحكومـات الرئيسية في مصلحتها الوطنية لكنها تتردد في تأكيدها، أما العنصر الثالث فيتكّون من عدد وافـر من المنظمات، يعمل عدد منها تحت رعاية وزارة الدفاع، وتحركها مجموعة من رجال الاسخبارات بطرق ووسائل تقنية.

لـم يزود الفـرع التحليلي لوكالـة المخابـرات المركزية التحقيقـات البرلمانية بالكثيـر من الحنطة لطواحينهـا. فيما جعلتني تقاريرها أشعـر بالسخط أحياناً من نزعتها لإتباع الحكمة الليبرالية التقليدية، فإنها كانت لا تكل ولا تعرف التعب في أوقات الهدوء ولا يمكن الاستغناء عنها في أوقات الأزمات. وبتحديد مجـال مهامهـا، فإنه كان من الصعب تجنب بعض مواطن الضعف التحليليـة العارضة، كان من الممكن إصلاحهـا دون أخـذ الوثائق ـ مهملين بذلـك سياقها العام ـــ أو اقتباسها بشكل انتقائـي ـ السهم الذي تاجـر بـه النقاد المصممين والأذكياء. لقـد حاولت لجنة بايك جاهدة أن تحـول مسألة قبرص إلى فشل للاستخبارات، لكنها حقاً كانت أحكام سياسية متحدية أكثر منها تقويماً استخباراتياً.

أكثـر الأمـور المفضوحة تفاهةً «وتدميراً» كان يتعلق بالاستخبارات التقنية. فمن بين هذه الأمور، كان أمـر كشف تنصت الغواصـات الأمريكية على الكابلات السوفييتة تحت المـاء أكثرها شناعة. فقد دمرت المصدر الهام والذي مكن محللي وكالة الاستخبارات من قراءة نتائج تجارب الصواريخ السوفيتية بعيدة المـدى، التي تم إطـلاق العديد منها من شبه جزيرة كامشاتكا في رأس سيبيريا، والتي نقلت إلى المقر الرئيسـي بواسطة كابل تحت مائي. وهنالـك أمثلة فاضحة أخرى عن كشف بعض الأمور التقنية المدمرة التي تتعلق «بغلامور إكسبلورر» التي ذكرت سابقاً، وهي سفينة صممت خصيصاً لرفع غواصات سوفيتية غارقة في قعر المحيط. كما تم حصر عدد من الاتصالات، الخاصة بالتنصت على مكالمات بعض القادة

السوفيـت الهاتفيـة، وكشفها دون مغزى. إن كشفاً كهذا ينطوي على دلالة نجاح المخابرات لا على فشلها، وعلى أنها لم تحمل أدنى إشارة لإساءة استعمال السلطة.

تبيـن أن الهدف الرئيسي للتحقيقات هو العمليات السريـة. فقد ولّدت الحرب البادرة منطقة رمادية لصـراع القوتيـن الأعظم، لم تطـوق لا بالطرق الدبلوماسيـة الرسمية ولا بالعمـل العسكري. وقد هددت شبكـة عالمية مـن الإرهابيين والعصابات والأحـزاب الراديكالية الثورية والشيوعيـة التي تمولها موسكو المجتمعات الديمقراطية، فارضة تحدٍ غير مسبوق على توازن القوى العالمي.

هذا هو السبب الذي جعل كل رئيس أمريكي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية يكتشف أنه ليسس بالإمكان الاستغناء عن إمكانيات أمريكا السرية، حتى مع كارتر وكلينتون اللذين كانا في الأصل متشككين للغايـة. فقد كانت أكثر العمليات السرية الأمريكية المعتادة هي مساعدة الأحزاب الديمقراطية أو وسائل الإعـلام فـي البلدان التي تهددهـا المجموعات الراديكاليـة أو الشيوعية؛ التي تتلقـى تمويلاً من الخارج بالسيطـرة أو بالعمل على خنق حرية التعبير. وفي بعض الأحيان القليلة، مولت العمليات السرية المقاومة شبـه العسكريـة وحتى العسكرية ضـد سيطرة الشيوعيين أو ضـد بعض القوى التي تعتبـر تهديداً لأمننا القومـي. وخلال خدمتـي في الحكومة، شجع هذا النـوع من العمليات السرية الحكـم الذاتي للأكراد في العـراق، وسعى لمنع انتصار الشيوعيين في أنغولا (سوف نبحث هذا في فصول لاحقة). وقد لخصت في شهادتي أمام لجنة تشيرش في 5 شباط 1976 ما دفع فورد للموافقة على العملية السرية في أنغولا:

> لقد ساعدنا بلدان إفريقية السوداء، وذلك بناءً على طلبها، وذلك عندما ظهرت كميات هائلة مـن التجهيـزات العسكرية السوفيتية والقوات العسكرية الكوبيـة في بلد مجاور، إذ أصبحت هذه الإمدادات العسكريـة (السوفيتية) أكبر بكثير من كل الإمدادات العسكرية التي أرسلت سابقاً إلى إفريقية. وقد فعلنا ذلك كي نحبط أفعالاً مشابهة في أجزاء أخرى من العالم.[42]
>
> استمـرت الإدارات المتتاليـة بمتابعة العمليات السرية ـ عادة وفـق معيار أساسي ـ حتى كتابة هذه السطور وفي أماكن بعيدة مثل أمريكا الوسطى، والكاريبي، والخليج الفارسي، والبوسنة، حتى إن إدارة كلينتون كانت قد دربت وجهزت أحد الجيوش، بطرق سرية.
>
> طبعـاً، العمليـات السريـة ليست أكثـر حصانة ضـد الأخطـاء البشرية مـن السياسات المفتوحة التقليدية، ولكنها ربما أكثر سرية بسبب الغموض الذي يلفها في المقام الأول، ولهـذا السبـب، فـي كل الإدارات، كانـت تبقى تحت المراقبـة والسيطرة مـن قبل أعلى مستويات الحكومة.

كان بعـض الخلـل مـن حين لآخر ينجـم عن سوء تقديـر بعض القـادة السياسيين، لا عـن تجاوزات جماعة الاستخبارات. إذ لم تكن القوة الدافعة من وراء التحقيقات مساوئ يمكن إقامة الدليل عليها وفقاً

للقناعـات الطاغية على تلك اللجان وأفرادها بأن العمليات السرية، بأي شكل ومهما كانت طريقة إدارتها أو التحكم بها، لا تلائم الديمقراطية الأمريكية.

والغريب أن فئة النشاطات السرية الأكثر حاجة للمراجعة، نادراً ما كانت تُراجع من قبل اللجان. إنها النشاطـات العسكرية وشبـه العسكرية التي نفذت في وضح النهار، والتـي كان عامل «السرية» فيها يتعلق بطريقة تمويلها أكثر من العملية نفسها ـ مثال على هذا؛ عمليات لاوس في إدارات كل من كنيدي وجونسون ونيكسـون، وعملية أنغولا في إدارة فورد، والعمليـات المتعددة في البوسنة في إدارة كلينتون. فما إن تصل مثل هذه العمليات إلى مقياس محدد، حتى تنقل إلى فئة أكثر انفتاحاً، وتوضع تحت إدارة موظفين مؤهلين بشكل أكبر من مختصي المخابرات للإشراف على العمليات العسكرية.

ركـزت تحقيقات الاستخبارات في السبعينيات على النشاطات الاستخباراتية السرية التقليدية. وفي هذا السياق، تم إهمال عنصرين؛ لكونها تحدث في منطقة خطرة تخيم عليها الظلال كما فتحتمل الفشل؛ وإلا فإنهـا مـا كانت لتدار بطريقـة سرية في المقـام الأول. والأكثر أهمية من هذا، أنها لـم تول اهتماماً بالحـرب الباردة. في سياق حصـار برلين، وأزمة الصواريخ الكوبية، والضغـوط الشيوعية حول المحيط السوفيتي، فإن خسارة بلدان مثل تشيلي أو أنغولا لصالح الشيوعية كان يعتبر نهائياً. عالجت الأحكام ذات المفعـول الرجعي عقداً أو عقدين بعـد الحدث، وكانت غير عادلة بالنسبة لجنود مشاة المعارك الصامتة علـى طـول الجبهات التي اختارها لهم ضبـاط أعلى، كانوا قد هجروا قواتهم عندمـا انقلب المزاج العام للبحث عن كبش فداء.

أرعبـت النتائـج تقريباً جميع من لهـم خبرة في عمليـات الاستخبارات. فقد قال جيمـس شليسينغر المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية والذي أصبح وزيراً للدفاع في أوائل آب 1975:

> أظننـا نعرف أن مصادر المعلومات الواردة إلى وكالة المخابرات المركزية قد انخفضت بشـكل درامـي في علاقـات الارتباط وبمـا يتعلـق برغبة الأجانـب في العمـل مع رجال استخباراتنا.. (وهذه هي) النتيجة الحتمية لإفشاء العمليات السرية بهذه الطريقة.[45]

> حتى الرئيس كارتر، الذي أدار حملته الانتخابية ضد وكالة المخابرات المركزية وعقيدتها السريـة المزعومة لديها، اكتشف مبكـراً في إدارته أن الأمور قد ذهبت أبعد من اللازم. ففـي تمـوز 1978، اشتكى لقـادة الكونغرس أن تسـرب المعلومات السريـة كانت تجفف مصـادر أمريـكا الاستخباراتيـة وتدمر الأمن القومـي، وفي آذار 1979، أكـد السيناتور دانييـل باتريك مونيهان، عضو لجنـة النواب النخبة بشأن الاستخبـارات، أنه: «لم يتبق أي وكالـة مخابرات ذات أهمية داخل حكومة الولايات المتحـدة».[46] وفي تشرين الثاني 1979، تدخـل إدوارد هيث رئيس وزراء إنكلترا السابق بوجهة نظره: «ما حصل للخدمات

السريــة الأمريكيــة، يسبب قلقاً كبيراً فــي كل العالم الغربي»[47]. أخيــراً، لخص جيمس شليسنيغــر، الذي بدأ بحكم عمله مديراً لوكالة المخابــرات المركزية بجمع «مجوهرات العائلة» باعتباراها ذات صلة بووترغيت، في شباط 1980 .

منــذ 1975، وبــدلاً مــن تقوية مــا كان يعتبر إلى حد معقــول منظمة فعالــة، عمل التوجه السياســي على إضعاف وشــل وتدمير الخدمات الاستخباراتية مــن خلال التشريع، ومن خــلال إجراءات جديدة تعوق العمليات التي يجب بالضرورة أن تكون سرية لصالح وكالة الاستخبارات[48].

أخــذ فورد مضمون كل التهم بجدية تامة. فانتظر حتــى أتمت لجنة بايك عملها قبل أن يصدر في 18 شبــاط 1976 ـ الأمر التنفيذي رقم 11905 والــذي يعيد بموجبه تنظيم الاستخبارات. وبناءً على توصيات كلٍ من لجنة روكلفر ولجنة تشيرتش، فإن الأمر التنفيذي قد جاء بمايلي:

1 – إنشــاء هيــكل قيادة مخابــرات خارجية جديــد، يزود جماعــة الاستخبارات بتوجيهــات سياسية محددة.

2 – إعلان الخطوط العامة الموجهة لمسؤوليات وواجبات جماعة الاستخبارات.

3 – تزويد مجموعة جديدة من الإجراءات للتدقيق في النشاطات التي رفعت الموضوعات القانونية.

4 – وضــع قيود جديدة ـ كحظر الاغتيالات ـ ووضع قوانيــن تحكم جديدة تعتمد المراقبة الإلكترونية وفتح البريد على سبيل المثال[49].

دونــت مسؤوليات وواجبات المجموعــة الاستخباراتية على والأخــرى المخابرات. وفي بعض الحــالات، فإن لائحة الأعمال المسموحة لا حظت ولأول مــرة النشاطات التي كانت لسنوات تنفذ تحت توجيهات سرية.

كانــت تلك الخطوات مفيــدة، لكن للسخرية فــإن الخطر الحقيقي، كمــا سيظهر جلياً خلال العقدين التاليين، لم يكن يتمثل في مبالغات جماعة المخابرات، وإنما في حكمة الأوامر الصادرة عــن سلطــات أعلى، تكاد تكون دائماً من البيــت الأبيض بخصوص إيران كونتــرا في إدارة ريغان والتزويــد الســري للبوسنة بالسلاح الإيراني فــي إدارة كلينتون. كما أمســى واضحاً أن متطلبات الاستشــارة التي توسعت لتشمل ثماني لجان مــن الكونغرس (وقد خفضت أخيراً إلى لجنتين عام 1980) قبــل تنفيذ عمليات سرية لــم تستطع أن تؤكد على الانسجام البرلماني التنفيذي، ولا على حفــظ الأمــن. فمن الأمثلة الأولى على هــذه الحالة المذكورة كانت العمليــة السرية التي أطلقتها إدارة فــورد فــي أنغولا خــلال 1975، لمواجهــة الهيمنة السوفيتيــة والكوبية في ذلــك الجزء من

إفريقيا. بعد أن صدق فورد على العملية، تم إعلام اللجان الثلاث المشرفة في البرلمان ومجلس الشيوخ بالإضافة إلى لجنتي المخابرات بشكل مفصل ومستمر. فكلما قرار جديد بخصوص أنغولا، فقد كانت تلك اللجان تبالغ بالتفاصيل. وكانت النتيجة إعلام ثماني لجان من الكونغرس أربع وعشرين مرة مختلفة. وقد تم إعلام أكثر من عشرين سيناتوراً ومئة نائب برلمان و150 عضواً في الإدارة بعملية أنغولا السرية[50]. وكما تبين، فإن الإعلام بتلك الطريقة الموسعة أعطى حافزاً إضافياً لأولئك الذين يعارضون بشدة العمليات السرية للعمل على إعاقتها وذلك بنشرها على الملأ.

يبقى السؤال: هل كان هذا الاضطراب ضرورياً لتحقيق التحسينات التي تم إنجازها؟! مع أن التحقيقات المختلفة ادعت أنها تهدف إلى تطوير النشاطات الاستخباراتية، فإن جهودها ـ ولاسيما في حالة لجنة بايك ـ قد تضافرت للهجوم بعنف على السياسة الأمريكية الخارجية القائمة. فقد كشفت معلومات سرية حساسة عن عمد؛ فتمت تسمية ضباط الاستخبارات، ونشرت برقيات وبعض المذكرات الداخلية التي تتعلق ببعض العمليات، وكشفت هويات العملاء الأجانب بإعطاء أوصافهم دون تغطية، كما تم تفصيل طرق تنفيذ عمليات بعينها في بلدان محددة. ولم يكن أي شيء من هذا كله ضرورياً سواء للأهداف الظاهرية من التحقيقات أم لعملية الإشراف البرلمانية.

استمر تزايد الأذى على جماعة الاستخبارات لزمن طويل. ولكونها قد كشفت بشكل كامل لدرجة تعرضها للسخرية بشكل علني ودعائي أحياناً، جردت وكالة المخابرات المركزية من قوة كفاءتها الغامضة، ودرجة أهليتها في الاعتماد عليها، والثقة بالنفس الهامة لمهمتها. ولأنها أوجدت لتكون ذراعاً للفرع التنفيذي، وجدت وكالة المخابرات المركزية نفسها فجأة، وفقاً لقول المدير اللاحق روبرت م. غيتس، في وضع شاذ متساوي البعد بين الرئيس والكونغرس[51]. ونظراً لما واجهها من ضغوط متضاربة في ظل خلفية من الشخصيات المدمرة العديدة، اكتشف موظفو وكالة المخابرات المركزية أنه حتى تنفيذ الأوامر لم يقدم أي حماية من أجل تغير الرأي العام. ونتيجة لهذا، أصبح الحذر الشديد ملجأهم. وفي الواقع كان كل مستخدم في وكالة المخابرات المركزية بحاجة لأن يقوم محاميه بالتدقيق، فيما إذا كانت الأوامر التي يتلقاها أو التي تنفيذه لها لن تجعل منه ضحية الموجة التالية للتطهير. وأصبح من الأسهل والأسلم بكثير أن يدفن المرء نفسه في عمل كتابي بيروقراطي من أن يدفع برقبته خارجاً في مهنة محفوفة بالمخاطر قد تعرضهم للخطر، وهم في بيوتهم أكثر من تعرضهم له وهم في ميدان العمل.

كان إجراء تغييرات تنظيمية داخلية متكررة وتخفيض عدد الموظفين بشكل حاد قد أوقع الفوضى. فمنذ بدء هذه التحقيقات، أصبحت معظم العمليات السرية (وربما كلها) معروفة للجميع، مقضياً بذلك على سبب كونها سرية. وفي سياق هذا، وقع التحكم بالعمليات في بعض الأحيان في أيدي الرومانسيين،

openkandil.com

وليس الاستراتيجيين، كما في حالة إيران كونترا والضوء الأخضر الذي أعطي لتزويد البوسنة بأسلحة إيرانية.

وكان أكثر الضحايا إثارة للمشاعر موظفو وكالة المخابرات المركزية الذين، خلال الحرب الباردة، أُنيطت بهم مهمة الدفاع عن الخطوط الأمامية للحرية ـ التي حددها رؤساؤهم ـ نيابة عن مجتمع ليس معتاداً على التعامل مع توازن قوى عالمي، بنشاط أقل سرية. لقد ترك الرجال والنساء الذين نفذوا بسرية هذه المهمة غير المشكورة ـ التي جردتهم من تحقيق رصيد أو، كما تبين، من حماية مناسبة ـ عراة أمام أعدائهم، وقد نزع غطاء حمايتهم التقليدية فجأة، وفشل رؤساؤهم في المجيء للدفاع عنهم أو تركوهم وببساطة طعاماً للذئاب. لقد حُط على حين غرة من قدر المهام الموكلة إليهم، حتى إن بعضهم بالكاد تمكن بعد عقد من الزمان أو أكثر بعد الحدث، أن يتذكر الضرورات التي استدعتها. فإن العمل في عالم يملك قلة فقط من الأمريكيين الخبرة فيه، يمكن أن يجعلهم يبدون حمقى أو غير مؤهلين بسبب ما ترسمه عنهم مجموعة من الرماة المهرة المشغولين بتطوير قضاياهم الإيديولوجية أو حياتهم المهنية.

تمثلت الإصابة الأكثر جلاءً لهذه العملية في ريتشارد هيلمز، أحد أكثر عناصر الخدمة العامة الذين عرفتهم تميزاً، فقد اتهم بالحنث باليمين عند إدلائه بشهادة عام 1973 أمام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ، خلال جلسات الاستماع التأكيدية لتعيينه سفيراً فنياً في إيران، كان قد شهد شهادة ناقصة؛ وجوهرياً، وقع عليه ظلم فادح. وباتباعه الإجراءات التي كانت مقبولة، أنكر هيلمز العمليات السرية أمام لجنة غير مُخولة بتلقي معلومات عنها، رغم أنه كان قد عرض بالكامل التفاصيل أمام اللجان الأربعة التي عُيّنت لهذه المسؤولية. ما جعل التهمة تدمر حياته المهنية وتفسدها على نحو فظيع هو ذلك الحنث المزعوم باليمين الذي لفت انتباه المدعي العام وليام كولبي، خليفة هيلمز، الذي ضُغط عليه لكي يفعل ذلك من قبل مسؤول في وكالة المخابرات المركزية.

لم تكن تحقيقات المخابرات إلا فصلاً من مأساة بدأت مع فيتنام، جعلت الولايات المتحدة تناضل من أجل الإمساك بعالم غير متكامل، بحيث لاتستطيع أن تتخلى عنه أو تسيطر عليه. فمُجمع المخابرات الأمريكية، الذي وقع ما بين أولئك، الذين أصروا في وسط الحرب الباردة، على معيار مطلق للسلوك الأمريكي، وبين آخرين كانوا ضد كل خطر، تمزق في مسعى أمتنا التاريخي للنقاء الأخلاقي. وبعد نهاية الحرب الباردة اكتشفت الولايات المتحدة ــ لدواعي دهشتنا ــ أن مخابراتنا التي يساء إليها كثيراً ضرورية بشدة في عصر الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والمنافسة الاقتصادية. ففي الديمقراطية ينبغي أن تكون هذه الخدمة معتمداً عليها ومُعتداً بها. ولكن ثمة طرق لتحقيق ذلك دون انحراف وجلَد للذات.